مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الأهرام
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

أزمة الإخوان المسلمين

تحرير: د. عمرو الشوبكى

د. وحيد عبد المجيد

د. رفيق حبيب

أ. هشام جعفر

د. كمال حبيب

أ. سامح فوزى

الفصل السادس

الإخـوان المسـلمون بـين المحليـة والعالميـة

د. وحيد عبد المجيد(*)

(*) مساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مقدمة:

لهذه الدراسة هدف محدد هو تحليل طبيعة العلاقة بين تنظيمات الإخوان المسلمين فى العالم العربى ودور التنظيم الأم وقيادته المصرية فى هذا المجال. وهى تنطلق من فرضية أساسية مؤداها أن ما يجمع تنظيمات الإخوان، على امتداد العالم العربى خصوصاً والعالم فى مجمله عموماً، هو أقل بكثير مما يفصل بينها.

فالجامع الرئيسى فى حركة الإخوان، التى نشأت فى مصر فى العام ١٩٢٨، وأخذت تنتشر خارجها بعد سنوات قليلة على تأسيسها، هو فكرة عامة وانتماء فضفاض وشعور بالتضامن والتساند وحلم فى رفع الراية المشتركة فى سماء بلاد الأمة على امتدادها.

أما الفاصل الأساسى بين تنظيمات الإخوان فهو السياسة بمتغيراتها وتحولاتها وتقلباتها، والمؤثرات الداخلية التى تختلف من بلد إلى آخر، والقضايا التى يتعين التعامل معها على تنوعها وتباينها من حالة إلى غيرها.

ولذلك لم يحدث فى أى وقت أن كان للإخوان المسلمين سياسة عامة ومواقف مشتركة، ناهيك عن أن تكون موحدة، تجاه القضايا المختلفة، ربما باستثناء الموقف العام تجاه قضية فلسطين على سبيل الحصر. وهذا استثناء لا يعول عليه، لأن المشتركات فيه جمعت الكثير من القوى والتيارات السياسية والفكرية، وليس فقط تنظيمات الإخوان. فلم يكن للإخوان رؤية مشتركة، ليس فقط تجاه قضايا داخلية فى هذا البلد أو ذاك، ولكن أيضا إزاء قضايا كبرى تهم الأمة بأسرها.

غير أن التباين بين تنظيمات الإخوان لم يقف عند غياب المشتركات السياسية. فقد أدى الاختلاف فى بعض الحالات إلى تناقض فى الاتجاهات، وإلى صدام فى المواقف، وصولا إلى اتهامات متبادلة على نحو يثير التساؤل عن مغزى، وربما جدوى، المشتركات العامة بينها، وعن سلامة الاعتقاد فى أن عبارة الإخوان المسلمين مازالت تحمل معنى وجود حركة واحدة حتى بأكبر قدر من العمومية.

والدراسة، على هذا النحو تثير قضية أبعد بكثير من التنظيم الدولى للإخوان المسلمين الذى "أنشئ رسمياً فى يوليو ١٩٨٢، وإن سبقته أطر أخرى مثل المكتب التنفيذى للإخوان فى الدول العربية. ولا يمكن فهم حرص التنظيم الدولى للإخوان على الابتعاد عن القضايا الأكثر إثارة للخلاف بين أعضائه بدون الإلمام بتجربة المكتب التنفيذى للإخوان فى الدول العربية فى ستينات القرن الماضى، والذى لم يستمر سوى لأقل من عقد من الزمن.

وتفيد الروايات المتوفرة عن تلك التجربة أنها شهدت خلافاً بين تنظيمات الإخوان حول دور المكتب التنفيذى، وهل هو إطار قيادى يتخذ قرارات ملزمة، أم إطار للتنسيق والتعاون فيما يتم الاتفاق عليه فقط.

ومن أهم الروايات رواية د. عبد الله أبو عزة، التى جاء فيها أن إخوان الأردن والكويت فقط هم الذين حملوا راية الإلزام والالتزام، بينما أصرت التنظيمات الأخرى كلها على الاكتفاء بالتنسيق[١]. ويقول أن هذه القضية من أهم القضايا التى واجهت المكتب التنفيذى وتكرر بحثها فى دورات متعددة.

وقد انفرط المكتب التنفيذى، حسب روايته، فى عام ١٩٦٩ لأسباب يعزوها إلى ضعف قيادته وخصوصاً رئيسه عصام العطار (مراقب إخوان سوريا حينئذ) والضعف العام لحركة الإخوان من حيث بنيانها العسكرى والتنظيمى، مما أدى – وفق خبرته الشخصية – إلى ما أسماه (الخلل الذى اعتور بنية الحركة، والذى كان من أهم مظاهره اختلاف المفاهيم من قطر إلى قطر، وعدم وجود مفهوم موحد أو مفاهيم موحدة بين أفراد الإخوان داخل القطر الواحد).[٢] وهذا هو ما أورده نصاً ضمن خطاب استقالته من المكتب فى اجتماع عقد فى العاصمة الأردنية فى آخر العام ١٩٦٨.

ولم يتغير هذا الوضع كثيراً بعد ذلك بالرغم من خطوات حدثت فى حركة الإخوان فى عدد متزايد من البلاد العربية وفى الظروف التى يعملون فيها. ولذلك لم يحاول التنظيم الدولى

القيام بدور فاعل فى العلاقة بين أعضائه إلا فى حدود ما يتيسر له. كما لم يتطلع إلى أن تكون له سلطة على تنظيمات الإخوان التى تنضوى تحت رايته.

وظل النمط العام للممارسة فى هذا التنظيم الدولى هو الاستماع إلى تقارير عن أوضاع التنظيمات القطرية وتوجيه النصح إلى تنظيم أو آخر، وتقديم مساعدات لتنظيمات أقل قدرة عن غيرها. واستندت هذه الممارسة إلى حرص على تماسك التنظيم الدولى وحذر من أن تؤدى محاولة إلزام هذا التنظيم القطرى أو ذاك بموقف معين أو سياسة محددة إلى تمرده أو تفاقم خلافات فى داخله.

غير أن العامل الأهم وراء اقتصار دور التنظيم العالمى على المتابعة العامة هو غياب منهج شامل ورؤية كلية سواء سياسية أو فقهية تتجاوز الشعارات العامة الجامعة.

فالدراسة، إذن، ليست عن التنظيم الدولى، الذى لا يزيد دوره على رابطة عامة معنوية، الأمر الذى لا يجيز اعتباره تنظيماً إلا على سبيل المجاز، وإنما هى عن العلاقة بين تنظيمات الإخوان القطرية، التى تفرقت بها السبل فى ممارساتها لأدوارها بالرغم من أن نشأة معظمها لم تخل من طابع مركزى مرده إلى دور التنظيم الأم وقيادته المصرية فى تأسيس الكثير منها اعتباراً من السنوات الأولى فى عقد الثلاثينات من القرن الماضى.

وهذه المفارقة بين ظروف النشأة ومعالم المسار تظهرها الدراسة عبر قسميها الرئيسيين اللذين يرسم أولهما خريطة عامة لانتشار تنظيمات الإخوان فى الشرق والخليج العربيين والسودان، حيث القضايا الأساسية التى يحلل القسم الثانى فى الدراسة مواقف تنظيمات الإخوان فى هذه المناطق تجاهها وكيفية إدارة الخلافات بشأنها. فلم يكن لتنظيمات الإخوان فى المغرب العربى دور يذكر فى التفاعلات الرئيسية المتعلقة بتلك القضايا، التى وقع اختيار الكاتب عليها لأهميتها من وجهة نظره ولما تحمله التفاعلات بشأنها من دلالات تتجاوزها وتتخطى تنظيمات الإخوان التى كانت لها صلة مباشرة، أو غير مباشرة، بها.

أولاً: الانطلاق من مصر إلى الخارج

١ - إلى الأردن وفلسطين:

اتجهت قيادة الإخوان، أول ما اتجهت خارج مصر، إلى الأردن. ووفقا لرواية المراقب العام السابق للجماعة فى الأردن عبد الرحمن خليفة، تعود البداية إلى العام ١٩٣٤، إذ (كان الدعاة يأتون من مصر. وكان عبد اللطيف أبو قورة هو كبير "الإخوان" فى السن يستقبل دعاة الجماعة من مصر، وكنا معه).[٣]

وكان أبرز هؤلاء الزائرين عبد الحكيم عابدين، صهر الإمام حسن البنا مؤسس الجماعة. وهو الذى قام بالدور الرئيسى فى وضع ركيزة تنظيم الإخوان فى شرق الأردن. وكان هذا التنظيم فى بدايته، فى النصف الثانى من ثلاثينات القرن الماضى، أقرب إلى تيار ينادى بالإصلاح الدينى. وظل كذلك لعدة سنوات قبل أن يباشر أول نشاط سياسى متفاعلا مع قضية فلسطين.[٤]

وثمة ما يدل على أن زيارات قادة الإخوان شملت فلسطين أيضا فى ذلك الوقت. فيروى أحد قادة الإخوان الفلسطينيين أن أول بعثة زارت فلسطين كانت فى أغسطس ١٩٣٥، وضمت عبد الحكيم البنا أيضا ومحمد أسعد الحكيم.[٥] ولكن سعيد رمضان زوج ابنة حسن البنا هو الذى قام بالدور الأكبر فى تأسيس التنظيم الفلسطينى بعد ذلك، ومعه كامل الشريف الذى كان مسئولا عن نشاط الإخوان فى العريش، وكان قريبا إلى البنا، وإلى كبار رجالات قطاع غزة، فى آن معا.

ووفقا لرواية عبد الرحمن خليفة أيضا، كان عبد اللطيف أبو قورة أول رئيس لتنظيم الإخوان فى الأردن. وكان معه يوسف البرقاوى وجميل البرقاوى وممدوح العدايرة وأحمد الخطيب ومفلح سعد، فضلا عن خليفة.[٦]

وقد أتاح لهم الأمير عبد الله الأول مجالاً واسعا للعمل الدعوى، سعيا إلى الاستفادة من هذا العمل فى بناء المجتمع الأردنى. وقد اعتاد عبد الله الأول أن يستقبل زعماء الإخوان، وأن يحضر احتفالاتهم فى بعض المناسبات الدينية. ووصل اهتمامه بدورهم إلى حد أنه عرض على عبد الحكيم عابدين الإقامة فى الأردن. وتفيد روايات غير موثقة أن الأمير عرض عليه أيضا رئاسة الحكومة، ولكنه اعتذر.

وقد سُجل تنظيم الإخوان فى الأردن وفق قانون الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية. ولكن المراقب الثانى للتنظيم عبد الرحمن خليفة روى أنه قدم مذكرة فى العام ١٩٥٣، حين اختير مراقباً عاماً، إلى رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى أبلغه فيها أن (دعوة الإخوان المسلمين هى دعوة إسلامية، وليست نادياً رياضياً وإن كانت تربية الجسم تجرى إلى جانب تربية الروح والفكر. وهى ليست جمعية خيرية، وإن كان فعل الخير جزءا من أعمالها. وهى ليست جمعية دينية أو جمعية سياسية، وإن كنا نؤمن بأن الدولة جزء من الإسلام. وإنما هى دعوة إسلامية عامة شاملة جميع نواحى التربية للجسم والفكر والروح. ولذلك أصبح تسجيلها بموجب قانون الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية لا يتناسب مع اتساع أغراضها. وحتى لا نخفى على المسئولين حقيقة أغراضها، نرجو اعتبارها جماعة تدعو للإسلام بشكله الواسع الذى يتناول جميع النواحى).[٧]

ولكن قبل ذلك، كان وجود الإخوان قد امتد إلى الضفة الغربية وكذلك غزة أيضا. وكان افتتاح أول فرع للإخوان فى القدس فى العام ١٩٤٥، وتبعته فروع أخرى فى عدة مدن فلسطينية. ويقدر أحد الباحثين عدد فروع "الإخوان" فى شرق الأردن وفلسطين فى العام ١٩٤٧ بخمسة وعشرين فرعاً تراوح مجموع أعضائها بين ١٢ و٢٠ ألف عضو.[٨]

وليس هناك ما يدعم هذه الرواية، خصوصا أنها لا تأخذ فى الاعتبار أن تنظيمى الأردن وفلسطين اتحدا فى العام ١٩٤٦ وفق رواية الرجل الذى تولى قيادة إخوان الأردن بعد ذلك فى العام ١٩٥٣.

وقد أدت مشاركة الإخوان الأردنيين والفلسطينيين فى حرب ١٩٤٨ إلى اكتسابهم رصيدا وسمعة طيبة بين الناس.

ولكن هناك من يرى أنه بعد انتهاء تلك الحرب، ركز الإخوان فى الأردن، وكذلك الإخوان فى الضفة الغربية، على تدعيم وجودهم عبر التركيز على قضايا محلية أكثر مما اهتموا بمواجهة إسرائيل، إذ اعتبروا أن بناء الإنسان والمجتمع الإسلاميين هو الطريق لتحرير فلسطين.[٩]

أما الإخوان فى قطاع غزة فكانوا أكثر حرصاً على ممارسة أنشطة تتعلق بالقضية الفلسطينية رغم الملاحقات التى تعرضوا لها من الإدارة المصرية التى آل إليها القطاع بعد حرب ١٩٤٨.

وقد أدى الفصل بين الضفة، التى ضمها الأمير عبد الله لإنشاء المملكة الأردنية الهاشمية، وغزة التى أصبحت تحت إدارة مصر، إلى نشوء تنظيم مستقل فى القطاع، بينما

أصبح "إخوان" الضفة جزءا من التنظيم الأردنى الذى تنامت علاقته الطيبة مع النظام الهاشمى بفعل ازدياد المشكلات التى واجهت التنظيم الأم فى مصر، وامتدادها إلى التنظيم الفلسطينى فى قطاع غزة.

فقد هبت العاصفة على هذا التنظيم فى العام ١٩٥٤ حين انقلب نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ على الإخوان، فانتهى "شهر العسل" القصير الذى عاشه إخوان غزة عقب قيام تلك الثورة وانتعش دورهم خلاله، وازداد عدد أعضائهم، وأصبح مكتبهم الإدارى فى القطاع يضم سبع شعب فى الشجاعية والرمالى والقصيرات والبريج ودير البلح وخان يونس ورفح.

ولعب المستشار المأمون الهضيبى، الذى صار مرشداً عاماً بعد ذلك بعقود، دوراً مهما فى دعم التنظيم الفلسطينى فى ذلك الوقت. كان الهضيبى فى منتصف خمسينات القرن الماضى عضواً فى المحكمة العليا فى غزة، حين هبت العاصفة على الإخوان هناك. فسعى قدر جهده إلى مساعدتهم فى الحد من الخسائر التى ترتبت على تبدل علاقاتهم مع الإدارة المصرية فى القطاع.

أما تنظيم الإخوان فى غزة، فقد ظل مستقلا عن الإخوان فى الأردن، ومرتبطاً برباط وثيق مع القيادة العامة للإخوان فى مصر. وقام تنظيم الإخوان فى غزة بتوسيع نطاقه ليضم الإخوان الفلسطينيين فى دول أخرى. وكان هؤلاء منضمين فى ذلك الوقت لتنظيمات الإخوان فى الدول التى يقيمون فيها. وكانت البداية بإنشاء فرع لطلاب غزة الذين يدرسون فى مصر. وفى ١٩٦٠ اكتملت فكرة تجميع الإخوان الفلسطينيين فى مختلف دول المنطقة فى تنظيم واحد. وعُقد اجتماع لهذا الغرض بالقاهرة فى العام نفسه. لكن تم الاتفاق على ترك "الإخوان" الفلسطينيين فى الضفة الغربية ضمن حركة الإخوان الأردنية، على أساس أنهم يعتبرون مواطنين أردنيين من الناحية القانونية. وقبل مسئولو التنظيم الفلسطينى ذلك رغم عدم رضائهم فى ذلك الوقت عن علاقة حركة الإخوان الأردنية بالنظام الهاشمى.[١٠]

وكان الدافع الرئيسى وراء إنشاء تنظيم جامع للإخوان الفلسطينيين هو التخوف من تأثيرات عملية تأسيس حركة "فتح" الفلسطينية التى بدأت فى أواخر الخمسينات. فقد تعرضوا لمحاولات استهدفت جذبهم للانضمام إلى تلك الحركة، خاصة وأن بعض الفلسطينيين المنشقين على الإخوان قاموا بدور بارز فى تأسيسها. وبذلك تكرس استقلال حركة الإخوان الفلسطينية عن الأردنية، وانضم إليها عدد كبير من الإخوان فى الضفة الغربية بعد ١٩٦٧. لكنه ظل استقلالا نسبيا، حيث كان هناك قدر من التداخل بين الحركتين. وظل بعض إخوان الضفة الغربية يعملون ضمن حركة الإخوان الأردنية.

أما أول تنظيم إسلامى ينشأ خارج إطار حركة الإخوان فى الأردن وفلسطين فكان حزب التحرير الإسلامى.[١١] ولم يكن هذا الحزب انشقاقاً عن الإخوان بأى حال، بخلاف ما ذهب إليه بعض الدارسين. وقد أسسه عام ١٩٥٢ تقى الدين النبهانى، وهو ينتسب إلى عشيرة النبهانيين الذين سكنوا قرية إجزم جنوب حيفا.

ورغم اتفاقه مع الإخوان فى العمل السلمى غير العنيف، فقد أعطى اهتماماً خاصاً للعمل فى صفوف الجيش. وأضفى عليه ذلك طابعاً انقلابياً دون أن يمتد ذلك إلى ممارسة العنف بمعنى أعمال الاغتيالات والتفجير وما إلى ذلك. وقد فشلت محاولات عدة للتوحيد بينه وبين الإخوان فى الفترة ٥٣ - ١٩٥٦. وهذا يدعم الاعتقاد فى أنه لم ينشأ نتيجة انشقاقه عن الإخوان، بعكس ما يتردد فى بعض المصادر. فقد تعرف النبهانى على حسن البنا قبيل وفاته. لكن نُقل عنه أنه لم يجد فيه ما يسعى إليه، رغم تقديره له. وكان يرى فى الإخوان (جماعة إسلامية ملتزمة، لكن ينقصها تدريس الفكر السياسى الإسلامى).[١٢]

ويؤكد قيادى سابق فى حزب التحرير عدم صحة رواية أن كل أو معظم من دخل هذا الحزب فى بداياته كانوا من الإخوان. ويفسر ذلك بأن الموقف العدائى الذى شُحن به أعضاء الإخوان ضد حزب التحرير حال دون انضمام أى منهم له. بل وأدى ذلك إلى اعتداء بعض الإخوان على بعض الشباب من حزب التحرير.[١٣]

ولم يؤثر ظهور حركات إسلامية أخرى على الدور الرئيسى للإخوان فى الأردن وفلسطين، بما فى ذلك منظمة الجهاد الإسلامى الفلسطينى التى ظهرت فى بداية ثمانينات القرن الماضى متأثرة بالثورة الإيرانية.

وقد شهد كل من حركتى الإخوان الأردنية والفلسطينية تطوراً تنظيمياً كبيراً فى أواخر ثمانينات ومطلع تسعينات القرن الماضى. فقد تم تأسيس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) كامتداد لحركة الإخوان الفلسطينية عام ١٩٨٨. وكان هذا ذروة التحول فى موقف الإخوان الفلسطينيين، الذين توقفوا عن ممارسة المقاومة المسلحة منذ ١٩٤٨. فقد ركزوا على الأمور الدينية والاجتماعية حتى السبعينيات، ثم مارسوا نشاطاً سياسياً بالتزامن مع المد الأصولى فى المنطقة حتى تأسيس "حماس". وقد سبق الإعلان عنها مباشرة صدور بيان عن الإخوان فى ١٤ ديسمبر ١٩٨٧ يدعو الشعب الفلسطينى للوقوف فى وجه الاحتلال. واعتبرته "حماس" بعد ذلك بمثابة بيانها الأول.

واللافت أن هناك اعتقاد فى أنه حدث خلاف بين الإخوان فى البداية حول تأسيس حماس. فكان معظم مؤيدى تأسيسها من الأجيال الجديدة التى حبذت الانخراط فى

الانتفاضة، والمشاركة بقوة فى مقاومة الاحتلال. وكان بعض الحرس القديم مترددين فى البداية وحذرين. لكن عندما أصبحت الانتفاضة حقيقة واقعة، زال التفاوت فى المواقف.[١٤] وأصبحت حماس تحظى بمصداقية كبيرة، مما جعل اسمها هو الأكثر تداولا. وأخذ الناس يستخدمون كلمتى حماس والإخوان للإشارة إلى الشىء نفسه، رغم أن حماس ضمت شباباً إسلامياً ليس مرتبطا بالإخوان ارتباطاً كاملاً.

وكان إنشاء حزب جبهة العمل الإسلامى هو أهم تطور تنظيمى بالنسبة لحركة الإخوان الأردنية. وقد حصل هذا الحزب على الترخيص القانونى فى ١٨ ديسمبر ١٩٩٢. ورغم أنه يضم عناصر إسلامية مستقلة، إلا أن غالبية قياداته وأعضائه من الإخوان المسلمين، الأمر الذى يجعله حزب الإخوان فى الأردن. وهو لا يلغى وجود جماعة الإخوان ولا يحل محل منظماتها الاجتماعية والدينية، وإنما يعمل إلى جانبها. وعندما استقال بعض المستقلين منه فى بداية ١٩٩٣ احتجاجا على هيمنة الإخوان عليه، قالوا فى بيان لهم إنهم يتركونه ليكون وجها آخر للإخوان.

٢ - إلى سوريا ولبنان:

من الأهمية الإشارة إلى أنه لا يوجد تاريخ معلوم متفق عليه لنشأة الإخوان فى سوريا. غير أن الدراسة الأهم فى هذا المجال، والتى كتبها المستشرق الألمانى يوهانس رايستر، تعيد ظهورهم هناك إلى العام ١٩٣٤ من خلال رابطة صغيرة حملت اسم (شباب محمد) تشكلت فى حمص بقيادة أبو السعود عبد السلام.[١٥]

والأرجح أن هاتين الرابطتين كانتا هما البذرة الأولى فى سوريا لتنظيم إخوانى مستقل عن جمعيات إسلامية عدة كانت قائمة، أو استفاد منها الإخوان فى بداية عملهم، وخصوصاً الجمعية الغراء التى تعود نشأتها إلى بداية العشرينات، وجمعية الهداية الإسلامية المعروفة منذ العام ١٩٣٠، وجمعية المتمدن الإسلامية (١٩٣٢)، وجمعية العلماء (١٩٣٤) وغيرها.

وهناك ما يدل على أن وجود الإخوان فى فلسطين أتاح لهم مفاتيح استخدموها فى طريقهم للتغلغل فى سوريا، من خلال علاقاتهم مع بعض كبار رجال الدين الفلسطينيين وفى مقدمتهم مفتى القدس الحاج أمين الحسينى. وقد توصل رايستر، فى دراسته، إلى شواهد تفيد أن الحسينى ساعد الإخوان فى إقامة علاقات مع بعض الجمعيات الإسلامية السورية السابق ذكرها، وخصوصاً جمعية الهداية الإسلامية فى دمشق.

غير أن العمل الإخوانى اتجه منذ البداية إلى التمايز. فبعد إنشاء رابطة (شباب محمد) فى حمص فى العام ١٩٣٤، شهدت حلب تأسيس جمعية (دار الأرقم) برئاسة محمد بهاء

الدين الأميرى، وتحولت دار الأرقم هذه فى وقت لاحق إلى (دار الشبان المسلمين) فى حلب، والتى تم دمجها فى جمعية (شباب محمد) فى وقت ما بين شتاء ١٩٤٥ وصيف ١٩٤٦ تحت اسم (الإخوان المسلمين). وكانت هذه هى المرة الأولى التى يظهر فيها اسم الإخوان صراحة فى سوريا. وانتُخب مصطفى السباعى مراقباً عاما للإخوان فى سوريا ولبنان.

وقد عُرف تنظيم الإخوان السورى، منذ البداية، باجتهاده الخاص فى مسألة النظام الاقتصادى – الاجتماعى. فكان للسباعى إسهام متميز بشأن الاشتراكية فى الإسلام. وكان هذا أول مؤشر واضح على قوة تأثير العوامل الداخلية على تنظيمات الإخوان، مقارنة بالقواسم المشتركة فيها من ناحية ودور القيادة العامة للجماعة فى مصر من ناحية أخرى.

فلم يكن لإسهام مصطفى السباعى المتميز هذا علاقة بكتابات سيد قطب عن العدالة الاجتماعية فى الإسلام، فضلا عن أن قطب كان خارج تنظيم الإخوان المصرى فى ذلك الوقت. وهذا بالإضافة إلى أن السباعى ذهب إلى مدى أبعد، وربما بكثير، من قطب فى اجتهاده وأقترب من الاشتراكية الماركسية، ولكن بهدف تجاوزها وطرح بديل عنها، وليس الإقرار بسلامتها.

وهنا، تحديداً، تظهر قوة تأثير الوضع الداخلى، إذ كان الشيوعيون السوريون حينئذ هم الأقوى على المستوى العربى. كما أن اتجاه حزب البعث إلى الاشتراكية أعطى اليسار العلمانى صدارة الساحة السياسية السورية. وظهرت قوة هذا التأثير، ومدى تميز الاجتهاد الإخوانى السورى أيضا، فى زيارة مصطفى السباعى إلى روسيا وحديثه عن الاشتراكية الإسلامية سعيا إلى مواجهة نفوذ الشيوعيين والاشتراكيين السوريين.

وكانت هذه فترة انتعاش قصيرة للإخوان فى سوريا. فقد شاركوا فى الحياة السياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى قررت حكومة حسنى الزعيم الانقلابية حل تنظيمهم فى مايو ١٩٤٩، قبل أن يعاد الترخيص لهم فى أواخر العام نفسه مع باقى الأحزاب والجمعيات، ويشاركوا فى حكومة خالد العظم التى شكلت فى مايو ١٩٥٠ وحتى حل البرلمان فى شتاء ١٩٥١.[١٦]

وكانت معركتهم الرئيسية فى ذلك الوقت هى تعديل الدستور السورى ليتضمن أن الإسلام دين الدولة، وهى القضية التى كانت قد حُسمت فى مصر خلال إعداد دستور ١٩٢٣ قبل ظهور الإخوان أصلاً.

ولم يكن للنص على أن دين الدولة هو الإسلام فى الدستور المصرى أى مغزى سياسى فى حينه. فقد اقترح خلال مناقشات اللجنة التى أعدت مشروع الدستور ووافق عليه

أعضاؤها الثلاثون جميعهم دون اعتراض. وقد فسر الفقيه القانونى المصرى د. عبد الحميد متولى ما فعلته لجنة الثلاثين التى أعدت دستور ١٩٢٣ المصرى بأنه كان (تحية كريمة من المشّرع الدستورى إلى دين الأغلبية).

ولذلك انطلق الإخوان فى مصر من نقطة أكثر تقدما بالنسبة إليهم مقارنة بنظرائهم فى سوريا الذين شغلتهم هذه القضية وجعلوها إحدى أهم معاركهم السياسية والبرلمانية فى أواخر أربعينات وبداية خمسينات القرن الماضى. وكانت حجتهم فى هذه المعركة أن القرآن الكريم هو أحد المصادر الشرعية المعترف بها دولياً فى رأيهم تأسيساً على اعتراف محكمة العدل الدولية فى لاهاى به. وكانت حجة خصومهم هى أن سوريا بلد متعدد الأديان، وأن النص على دين للدولة يعنى أن أصحاب الأديان الأخرى هم فى وضع أدنى.

غير أن عهد المعارك الديمقراطية فى سوريا كان قصيراً. فقد دخل هذا البلد فى دوامة الانقلابات والانقلابات المضادة، التى خلقت حالة من عدم الاستقرار تراوح خلالها الإخوان بين السرية والعلنية، إلى أن بدأت محنتهم فى عهد حكومة الوحدة المصرية السورية، ولم تنته بعدها، بل ازدادت حدة عندما انفرد حزب البعث بالسلطة واحتكرها تماماً فى العام ١٩٦٦. وأدى ضيق أفق قيادة الإخوان فى سوريا فى أواخر سبعينات القرن الماضى إلى تورطهم فى صدام أخذ يتصاعد ويأخذ طابعاً دموياً راح ضحيته آلاف الأبرياء، ثم فى تحالف لا عقلانى مع النظام العراقى ضد النظام السورى ارتكبوا خلاله أخطاء كبرى.

وقد دفعوا ثمن ذلك كله غالياً إلى حد أن أصبحت سوريا هى البلد الوحيد الذى يوجد فيه قانون يعاقب من يثبت انتماؤه (مجرد الانتماء) إلى الإخوان سواء أتى فعلاً مضاداً للنظام أو لم يأت، بعقوبات رهيبة تصل إلى حد الإعدام.

٣ - التمدد جنوب الوادى:

كان عبد الحكيم عابدين أيضاً هو الذى تحرك جنوباً فى اتجاه السودان، مثلما تحرك فى الشمال الشرقى نحو بلاد الشام. وكانت الزيارة التى قام بها إلى الخرطوم فى العام ١٩٤٦، وصحبه فيها جمال الدين السنهورى، هى نقطة التحول نحو تأطير العمل الإخوانى فى السودان. فبعدها بأقل من عامين، وفى العام ١٩٤٨، قررت قيادة الإخوان فى القاهرة تعيين على طالب الله مراقبا عام لتنظيم السودان.[١٧]

غير أن المحنة الأولى التى تعرض لها الإخوان فى مصر فى ذلك الوقت، إثر قرار حكومة النقراشى بحلها، أربكت التنظيم الناشئ فى السودان. فرفضت السلطات هناك طلب تسجيل الإخوان تحت هذا الاسم، مما دفع مقدميه إلى إعادة الكرة مع تغييرٍ الاسم إلى (حزب

التحرير الإسلامى) دون أن تكون هناك أية علاقة مع الحزب المتطرف الذى نشأ فى الأردن وحمل ذلك الاسم على نحو ما سبق توضيحه.

وبالرغم من صعوبة الظروف التى نشأ فيها ذلك الحزب، فقد خاض الطلاب المنتمون إليه صراعا ضارياً فى كلية الخرطوم ضد الحركة الشيوعية إلى أن تمكن من السيطرة على اتحاد الطلاب فى العام ١٩٥١.

ولم يمض وقت طويل حتى دب أول خلاف كبير فى صفوف (حزب التحرير الإسلامى) الإخوانى أسفر عن انشقاق بكر كرار الذى أسس (الجماعة الإسلامية) واستبعاد المراقب العام على طالب الله فى العام ١٩٥٣، الذى شهد تغيير اسم الحزب أو إعادته إلى أصله تحت اسم الإخوان المسلمين دون إعلان عن ذلك. وأختير محمد الخير عبد القادر سكرتيراً عاماً فى هيئته السياسية التى ضمت قياديين أبرزهم رشيد الطاهر (الذى خلف عبد القادر فى سكرتارياته العامة ١٩٥٥) وصادق عبد الماجد وياسين عمر الإمام ومرغنى النصرى ومرسى حامد وآخرين.

وتبنى إخوان السودان مبدأ الاستقلال عن بريطانيا ومصر فى آن معاً. واقترن الحصول على الاستقلال فى أول يناير ١٩٥٦ بإعلان تنظيم الإخوان للمرة الأولى. ولكنه عاد إلى العمل السرى عقب انقلاب الفريق إبراهيم عبود ١٩٥٨.

وشارك الإخوان فى النضال الوطنى الديمقراطى ضد حكومة عبود العسكرية. وكان لهم دور مهم فى إسقاطها عبر انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤ التى برز فيها دور د. حسن الترابى، الأمر الذى فتح أمامه الطريق لقيادة حركة الإخوان فى السودان. فكان الترابى أستاذا فى جامعة الخرطوم ثم عميداً لكلية القانون فيها عندما اقتحم الأمن الحرم الجامعى لاعتقال قادة الاحتجاجات الطلابية، مما أدى إلى قتل أحدهم ونقله إلى مشرحة الخرطوم التى تجمهر الطلاب حولها وانضم إليهم عدد كبير من الناس.

وعندئذ أقبل الترابى على النعش وأمر بحمله للصلاة عليه فى ميدان المولد. وتحولت الصلاة إلى مظاهرة كبرى تحركت إلى القصر الجمهورى. وكانت هى نقطة التحول الرئيسية نحو إرغام عبود على التنازل عن السلطة.

وأسس الإخوان، بعد نجاح انتفاضة ١٩٦٤، (جهة الميثاق) مع عناصر إسلامية أخرى.

وكانت هذه هى المرة الأولى التى يظهر فيها دورهم على مسرح الأحداث بشكل بارز، وفقاً لتقدير المسئول عن المكتب التنفيذى للإخوان فى الدول العربية فى ذلك الوقت [١٨]. وحصلوا

على خمسة مقاعد فى انتخابات أبريل ١٩٦٥، مقابل ٧٥ لحزب الأمة و٥٤ للحزب الاتحادى، و١٦ مقعدا للشيوعيين. كما مُثلوا بوزير واحد فى حكومة سر الختم خليفة.

ولكن بالرغم من خطابهم الحافل بالاهتمام بمسألة الديمقراطية، والذى لم يلق ترحيباً فى صفوف تنظيمات إخوانية أخرى [١٩]، لم يكن سلوكهم الفعلى ديمقراطياً فى المحكات الكاشفة لحقيقة المواقف.

ومن ذلك، مثلا، تصعيدهم الشديد ضد الشيوعيين رداً على تهجم طالب شيوعى على الإسلام، وقيادتهم حملة شعواء ضدهم قادت إلى إقصاء ثمانية نواب شيوعيين من البرلمان.

فكان استخدام العنف ضد الشيوعيين ومهاجمة مقراتهم، والإصرار على طردهم من برلمان انتخبه الشعب وفق الدستور، عدوانا على هذا الدستور.[٢٠]

ومع ذلك كان أحد أهم ما ميز إخوان السودان فى تلك المرحلة اتجاههم العملى (البراجماتى) وسعيهم إلى المشاركة فى السلطة بأية وسيلة، إلى الحد الذى عرضهم إلى انتقادات فى المكتب التنفيذى للإخوان فى الدول العربية.

فرد الترابى على المنتقدين فى أحد اجتماعات هذا المكتب بقوله: (والله يا إخوانى لو صح لينا نص أو حتى ربع وزير مش حنرفض).[٢١]

غير أن هذه (البراجماتية) لم تحصّنهم فيما يبدو وإزاء اتخاذ موقف بالغ التشدد ضد انقلاب جعفر النميرى فى ١٩٦٩، وإساءة تقدير الموقف على نحو دفعهم إلى السير وراء زعيم الأنصار حينئذ الهادى المهدى والمتورط فى مقاومة مسلحة ضد النظام العسكرى، الأمر الذى أدخلهم فى محنة كبرى.

فقد تعرضوا إلى مطاردات عاتية، وأُلقى بعدد كبير منهم فى السجون، وهرب آخرون من السودان. وفى ثنايا ذلك، سحب بساط العمل السياسى الإسلامى من تحت أقدامهم لصالح الأطر الجديدة التى اتجه الترابى إلى تجربتها، وصولاً إلى (الجبهة الإسلامية القومية) التى خططت لانقلاب عمر البشير ١٩٨٩.

٤ - الانتشار فى منطقة الخليج :

ارتبط انتشار الإخوان المسلمين على نطاق واسع فى منطقة الخليج العربى بهروب بعض قادتهم والكثير من كوادرهم من مصر إلى هذه المنطقة عقب الصدام الذى حدث بينهم وبين الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٥٤.

ولذلك يرى البعض أن ما تعرض له الإخوان فى مصر حينئذ هو مما يقال عنه (رب ضارة نافعة) من زاوية انتشار دعوتهم فى العالم العربى، وخصوصاً فى الخليج. ومن ذلك ما ذهب إليه د. عبد الله النفيس من أن (حملة عبد الناصر القمعية ضد الإخوان المسلمين فى مصر عام ١٩٥٤ كان لها ترددات سياسية فى العالمين العربى والإسلامى لصالح الإخوان. [٢٢]

غير أن هذه كانت بداية الانتشار على نطاق واسع. أما بداية وجود الإخوان فى منطقة الخليج فتعود إلى ما قبل ذلك بسنوات حين بُذرت البذور الأولى عن طريق بعض المدرسين المصريين المنتمين إلى هذا التيار، كما حدث مثلا فى البحرين حين ذهب إليها عبد الرحمن الجودر وعدد من المدرسين المصريين فى أواخر الأربعينات.[٢٣]

وربما تكون البحرين حالة خاصة بين بلاد الخليج فيما يتعلق بأثر الصدام بين عبد الناصر والإخوان المصريين، أو قل إنها قد تكون استثناء بشكل ما من قاعدة أن هذا الصدام ساهم فى انتشار الإخوان فى بلاد الخليج العربى. فقد كان للصدام الذى حدث عام ١٩٥٤ أثره الإيجابى على انتشار الإخوان فى السعودية وقطر بالدرجة الأولى، وفى الكويت أيضا. ولم يصدم هذا الأثر فى البحرين أيضا، حيث وصل إليها بعض الإخوان الهاربين من مصر.

ولكن وضع الإخوان فى البحرين تأثر سلباً بالصدام مع عبد الناصر بسبب شعبيته الكاسحة هناك، خصوصاً وأن حركة المعارضة الرئيسية للنظام هناك كانت شديدة التأثر باتجاهات الزعيم المصرى القومية ومواقفه، الأمر الذى أدى إلى عزل الإخوان عن التيار الرئيسى فى الحياة السياسية حينئذ، وجعلهم فى صف الحكومة بصورة تلقائية، ووضعهم موضع اتهام من الهيئة التنفيذية العليا، التى كانت تقود المعارضة بأنهم (عملاء للنظام والإنجليز).

وازدادت الفجوة بين قوى المعارضة والإخوان عندما انضم إليهم أحد رجال الأسرة الحاكمة وهو الشيخ عيسى بن حمد آل خليفة الذى آمن بدعوتهم ورأس النادى الثقافى الذى وافق النظام على تأسيسه لهم، وهو (نادى الإصلاح). غير أن إخوان البحرين أخذوا فى تجاوز عزلتهم تدريجياً وجذب عناصر جديدة من الطلبة والشباب، وخصوصاً بعد هزيمة ١٩٦٧. [٢٤]

ومع الوقت، تحول اقترابهم من نظام الحكم إلى نعمة بعد أن كان نقمة عليهم، بخلاف الحال فى دول خليجية أخرى رحب حكامها بالإخوان الوافدين من مصر، وخصوصاً السعودية وقطر. ففى السعودية، اقترب بعض الإخوان المصريين من دوائر السلطة الدينية والسياسية. ويمكن الإشارة على سبيل المثال إلى تعيين الشيخ عبد الرزاق عفيفى ضمن هيئة

كبار العلماء الشرعيين لفترة طويلة، وإلى الدور الذى لعبه مناع القطان فى كواليس صناعة القرار، والذى تجاوز دور المستشار السياسى. وكانت السعودية بالنسبة إلى الإخوان عموماً، والإخوان المصريين خصوصاً، موقعاً لمؤتمرات سنوية خلال موسم الحج من كل عام تقريباً.

ولكن علاقة الإخوان المصريين بالسعودية أخذت فى التراجع تدريجياً منذ الغزو العراقى للكويت، حين سعى مكتب الإرشاد العام إلى موقف وسطى اعتبره إخوان الكويت والعراق مؤيداً للنظام العراقى، كما سيرد لاحقاً. ولم ترض عنه السعودية التى أزعجها أكثر موقف بعض تنظيمات الإخوان التى أيدت الغزو وخصوصاً تنظيم الإخوان فى الأردن. وقد بلغ هذا التراجع ذروته عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فى إطار مساعى المملكة إلى تبرئة نفسها من تهمة المساهمة فى خلق الأجواء التى أدت إلى التطرف ومن ثم الإرهاب [٢٥]، وقد ذهب بعض هذه المساعى فى اتجاه محاولة إلقاء اللوم على حركة الإخوان المسلمين، والإسلام السياسى عموماً، لتبرئة الحركة الوهابية والإسلام السلفى بوجه أعم. غير أنه ربما يكون السبب الآخر للتحول فى موقف القيادة السعودية تجاه الإخوان أكثر أهمية، وهو ما تردد عن أنهم خرقوا واحداً من أهم بنود اتفاقهم معها والذى يقضى بامتناعهم عن إقامة تنظيمات لهم تضم أفراداً سعوديين فى داخل المملكة. وكان هذا هو الاستثناء الوحيد الذى ألزم الإخوان أنفسهم به فى عموم العالم الإسلامى، وغير الإسلامى أيضاً.

وإذا صح أن (السعودية كانت تملك من الوقائع والأدلة ما يشير إلى أن الإخوان خرقوا ذلك الاتفاق)،[٢٦] فهذا يكفى لتفسير حدة الهجوم الذى شنه عليهم وزير داخليتها الأمير نايف بن عبد العزيز واتهامه لهم بـ (خيانة العهد وإنكار الجميل) ضمن قائمة اتهامات شملت (إفساد الأمة واستخدام الدين لتحقيق مآرب سياسية صغيرة) وصولا إلى القول بأن (الإخوان هم أصل البلاء فى العالم الإسلامى).[٢٧]

وربما تكون حدة الهجوم على هذا النحو مؤشراً إلى أن الأمر تجاوز سعى السعودية إلى توجيه أصابع الاتهام نحو حركة الإخوان بدلاً من الحركة الوهابية، خصوصاً فى ظل ما تبين من أن الإخوان تحركوا لإنشاء تنظيمات للمرأة فى بعض المدن السعودية خصوصاً مكة والمدينة لاستثمار موسم الحج فى تجنيد النساء لدعوتهم [٢٨]، بالتزامن مع اهتمامهم المتزايد بدور المرأة فى حركتهم فى بعض البلاد الأخرى وفى مقدمتها مصر.

وبخلاف السعودية، التى أنشأ الإخوان المصريون فيها تنظيماً لهم اقتصرت عضويته لفترة طويلة فكان هو المكون الرئيسى فى تنظيم إخوان مصر فى الخارج فى خمسينات وستينات القرن الماضى، تم تأسيس تنظيمين إخوانيين فى الكويت وقطر. وقد استقبل الشيخ

على بن عبد الله آل ثان حاكم قطر الإخوان المصريين الذين ذهبوا إلى الدولة بترحاب شديد وقربّهم من دوائر السلطة، وفى مقدمتهم عبد البديع صقر والشيخ يوسف القرضاوى وأحمد العسّال وعبد المنعم عبد الستار. فكان لهم دروس وحلقات فى المساجد ومحاضرات عامة ودور كبير فى إنشاء وزارة التربية والتعليم وصياغة المناهج التربوية والتعليمية واختيار أعضاء هيئات التدريب فى مختلف المراحل [٢٩]. وتولى عبد البديع صقر منصب مدير المعارف فى الدولة. وحافظوا على دورهم المتميز هذا بالرغم من التنافس الذى حدث بينهم وتحول إلى حرب فى بعض الأحيان، مما أدى إلى إطاحة أحد الإخوان السوريين (عبد الرحمن عطية) من منصب مدير التربية [٣٠].

وقد تأثر بالإخوان المصريين عشرات من القطريين الذين التفوا حولهم فى إطار فكرى فى البداية، ثم أسسوا تنظيماً لهم فى العام ١٩٧٥. وكان عددهم حوالى المائة شاب، انضم إليهم فى بداية الثمانينات آخرون من الخريجين الجدد الذين درسوا فى الخارج [٣١].

ويبدو أن أحد الأسباب المهمة التى دفعت إلى تأسيس تنظيم للإخوان فى بلد صغير جداً مثل قطر هو الخوف من قدرة أنصار حركة "فتح" الفلسطينية على استقطاب بعض عناصر الإخوان وضمهم إلى صفوفها [٣٢].

غير أن تنظيم الإخوان فى قطر اتسم منذ البداية بما أسماه النفيسى (رصانة وجدية) فى طرح أسئلة عن مغزى العمل التنظيمى ومستقبله. وقرر أعضاؤه فى النهاية إجراء دراسة توصلوا فى ضوئها عام ١٩٩٩ إلى حل التنظيم وتبليغ التنظيم الدولى للإخوان بهذا القرار[٣٣].

أما تنظيما الكويت والبحرين فقد واصلا نشاطهما وتنامى دورهما بالرغم من الأزمة التى حدثت بين إخوان الكويت ومعظم "إخوانهم" فى البلاد الأخرى إثر الغزو العراقى عام ١٩٩٠، وهو ما سنعود إليه فى القسم الثانى من هذه الدراسة.

وقد أصبح الإخوان الآن جزءاً أساسياً فى الحالة السياسية الكويتية، إلى جانب السلفيين والشيعة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى إخوان البحرين حيث يوجد قدر ملموس من التقارب فى الخريطة الاجتماعية للبلدين.

ونجح إخوان البحرين فى الحفاظ على علاقات قوية مع السلفيين بالرغم من التحولات السلبية التى طرأت على العلاقة بين قيادة الإخوان ومركز السلفية الإسلامية فى السعودية. وخاض الإخوان (جمعية المنبر الوطنى الإسلامى) والسلفيون (جمعية الأصالة) الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٦ ضمن قائمة واحدة، ولكن ليس على أساس برنامج موحد، لمواجهة الحركة الشيعية التى تتصدر المشهد الإسلامى السياسى فى البحرين.

ثانيا : إدارة العلاقات بين تنظيمات الإخوان : العلاقة المرتبكة

نتناول في هذا الجزء من الدراسة عدة نقاط مهمة منها: الموقف من المقاومة المسلحة بعد هزيمة ٦٧، والموقف من أزمة غزو العراق للكويت، والموقف من الصراع بين الإخوان والنظام في سوريا.

١ - الموقف من الكفاح المسلح عقب هزيمة ١٩٦٧ :

لم يطرح الإخوان على أنفسهم قضية العمل المسلح ضد إسرائيل منذ أن شاركوا فى حرب ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧. تساوى فى ذلك التنظيمان الفلسطينى والأردنى، اللذان كان هناك الكثير من التداخل بينها، وتنظيمات البلاد الأخرى.

غير أن الوضع اختلف عقب هزيمة ١٩٦٧، حين اكتسبت المقاومة الفلسطينية المسلحة أهمية خاصة فى نظر قطاعات متزايدة من الشعوب العربية. وأخذ الحديث عن هذه المقاومة باعتبارها "أنبل ظاهرة عربية" فى ذلك الوقت.

ولذلك كان لزاما على الإخوان أن يواجهوا السؤال عن موقفهم من هذه المقاومة، ودورهم فيها. وكان الموقف الذى تبناه التنظيمان الفلسطينى والأردنى فى ذلك الوقت مؤداه أن الأولوية لبناء الإنسان المسلم والمجتمع الإسلامى، وأن هذا هو طريق المقاومة الحقيقية والسبيل إلى تحرير فلسطين كاملة [٣٤]. وهذا هو الموقف الذى تبناه الإخوان الفلسطينيون والأردنيون بعد حرب ١٩٤٨، حين نأوا بأنفسهم عن دعاوى المواجهة العسكرية والكفاح المسلح. فالمقاومة المسلحة، وفق هذا الموقف، تصبح عدمية ما لم تتوفر مقوماتها الإسلامية.

ولم يتغير هذا الموقف عندما تعرض إلى تحد فى الميدان من حركة فتح وجناحها العسكرى الأول "العاصفة" الذى أعلن الكفاح المسلح فى أول يناير ١٩٦٥. غير أن هذا التحدى لم يؤثر فى موقف الإخوان حتى بعد أن شارك بعض كوادر الإخوان فى تأسيس فتح وتولوا قيادتها مثل سليم الزعنون وخليل الوزير وكمال عدوان وصلاح خلف ورفيق النتشة ومحمود عباس.

وقد انتقد الإخوان الفلسطينيون والأردنيون مشروع فتح على أساس أنه يقوم على افتراض وهمى لا يمكن تحقيقه، لأن الدول العربية لا تسمح بالتحرك العسكرى الفلسطينى.

ومع ذلك كان الإخوان الفلسطينيون أكثر إيجابية فى نظرتهم إلى حركة فتح مقارنة بالإخوان الأردنيين الذين تعاملوا معها باستخفاف شديد مصحوب بالتندر عليها. ومن ذلك

مثلاً قولهم بأنها تستأجر بعض المدربين لإطلاق بعض الطلقات النارية أو نسف أنبوب مياه، ثم تعمل من الحبة قبة. [٣٥]

فتكرار موقفى هذين التنظيمين أمر طبيعى بسبب التداخل الشديد بينهما. فقد ظل إخوان الضفة الغربية جزءاً من التنظيم الأردنى حتى ١٩٦٧. كما أن بعض أهم قيادات هذا التنظيم هم من أصل فلسطينى، وبعض أبرز قيادات التنظيم الفلسطينى يقيمون فى الأردن ويحملون جنسية أردنية. ولكن هذا لا يعنى أنه لم تكن هناك خلافات بين التنظيمين. فقد كان للإخوان الفلسطينيين ملاحظات معظم الوقت على العلاقة الوثيقة بين إخوانهم الأردنيين والنظام الهاشمى. وهى علاقة لم تكن مريحة لكثير من الإخوان الفلسطينيين مما أدى إلى عدم اطمئنانهم لأداء قيادة إخوان الأردن فى بعض الأحيان.

وأكثر من ذلك، هناك من يرى أن إخوان الأردن توجسوا فى البداية من إنشاء تنظيم إخوانى فلسطينى مستقل خوفاً من أن يتخذ موقفاً متشدداً ضد الملك حسين مما يؤثر سلباً على علاقاتهم الودية معه. [٣٦]

وبالرغم من أن الظروف اختلفت بعد هزيمة ١٩٦٧، وأخذت المقاومة المسلحة تكتسب شعبية متزايدة، فقد ظل الإخوان الفلسطينيون على تحفظهم تجاهها. وحافظوا على مبدأهم القائل إن فاعلية هذه المقاومة تتوقف على تحويل المجتمعات العربية فى اتجاه إسلامى. كما جادلوا بأن القوى المسيطرة على الساحة العربية، وعلى ساحة العمل الفدائى نفسه، معادية للإخوان ولن تسمح لهم بأى دور.

ولكن لم تمض عدة شهور بعد حرب ١٩٦٧حتى أعاد الإخوان الأردنيون النظر فى موقفهم جزئياً خشية تعرضهم لعزلة تامة.

فقد ازدحمت الأردن بدءاً من أوائل العام ١٩٦٨ بمنظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة من كل لون. وخوفاً من أن يكون مآلهم إلى هامش أو زاوية ضيقة، فكر الإخوان الأردنيون فى فتح معسكر للتدريب. وأيدهم فى ذلك الإخوان فى مصر والكويت والسودان، بينما ظل الإخوان الفلسطينيون على معارضتهم، ومعهم معظم الإخوان السوريين. وكان هذا أول خلاف كبير وواضح ومتبلور بين تنظيمات الإخوان يفرض نفسه على الإطار الجامع لتلك التنظيمات فى ذلك الوقت، وهو المكتب التنفيذى للإخوان فى الدول العربية.

ووجه الإخوان الفلسطينيون نقدا شديداً إلى إخوانهم الأردنيين، واتهموهم بالتراجع عن موقف مبدئى خوفاً على أمنهم الذاتى، وليس إيماناً بأن ساعة الجهاد قد حانت.

وكان رأى ممثل التنظيم الفلسطينى فى المكتب التنفيذى للإخوان هو أن إخوان الأردن كانوا متوجسين من التنظيمات الفلسطينية المسلحة وأنصارها من الشيوعيين والبعثيين والناصريين، وخشوا أن يكون مصيرهم التصفية الجسدية، ولكنهم استنكفوا الاعتراف بذلك وإعلان مخاوفهم ورفعوا راية الدعوة إلى إنشاء قوة إخوانية فدائية فى الأردن.[٣٧]

وفضلاً عن الخلاف الذى أثاره الموقف من هذه القوة بين تنظيمات الإخوان، على نحو كشف افتقارهم إلى رؤية مشتركة واضحة وتصور متكامل، فقد حدث انقسام فى داخل بعض هذه التنظيمات وخصوصاً التنظيم السورى.

فقد تبنى المراقب العام لإخوان سوريا فى ذلك الوقت عصام العطار، والذى كان مقيماً فى الخارج، موقفاً مختلفاً عن الاتجاه الرئيسى لتنظيمه والذى شاطر الإخوان الفلسطينيين تحفظهم على إنشاء قوة إخوانية مسلحة.

وكان منطق العطار هو أنه يريد الموازنة بين موقف الإخوان السوريين والحاجة إلى موقف إخوانى موحد. ولكن حين عقد اجتماع المكتب التنفيذى للإخوان فى عمّان بالأردن فى بداية ١٩٦٩، انحاز العطار بشكل حاسم إلى مؤيدى إقامة معسكر فدائى فى الأردن. وبذلك أصبح هذا الموقف يحظى بأغلبية واضحة بعد انضمام تنظيمى لبنان والعراق إلى التنظيمات العربية والأردنية والكويتية والسودانية واتخاذ العطار موقفاً فى الاتجاه نفسه يختلف مع الميل العام فى التنظيم السورى بدعوى أن له دالة على إخوانه فى سوريا تحملهم على الاستجابة لطلبه.[٣٨]

غير أن موقف العطار هذا خلق انقساماً حاداً فى التنظيم السورى، إذ اتخذ مجلس شورى التنظيم موقفا قوياً ضد خطة الإعداد للعمل الإخوانى المسلح، وأرسل وفدا لمقابلة العطار فى بيروت وإبلاغه ضرورة الالتزام بهذا الموقف.

وتفاقم الموقف فى التنظيم السورى، دون أن يكون للمكتب التنفيذى أى دور فى معالجته، مثلما لم يكن له أى تأثير فى معالجة الخلاف بين تنظيمات الإخوان، كما لو أن هذا المكتب كان مجرد ساحة يعقد بها ممثلو هذه التنظيمات ندوات للنقاش.

وأصر مجلس شورى الإخوان السوريين على منع مشاركة أى سورى له علاقة بالتنظيم فى معسكر الأردن، الذى تولى قيادته د. اسحق الفرحان، (أول أمين عام لحزب جبهة العمل الإسلامى الذى أسسه إخوان الأردن بعد أكثر من عشرين عاماً).

ولم تنته الأزمة التى خلقها ذلك الخلاف فى داخل التنظيم السورى باستقالة عصام العطار ومغادرته إلى ألمانيا. فقد خلقت انقساماً ذا طابع جهوى، إذ انحاز إليه تنظيم الإخوان

فى دمشق فى مواجهة إخوان حلب الذين قادوا المعارضة مهاترات ضده. وأدى ذلك الانقسام إلى اتهامات متبادلة بالجملة استمرت لأكثر من عامين.[٣٩]

وهكذا أظهرت أزمة الخلاف على إقامة معسكر إخوانى للتدريب على المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلى مدى هشاشة العلاقة بين تنظيمات الإخوان وفى داخل بعضها أيضا. ولم يمض وقت طويل حتى تبين أن القضية التى أحدثت كل هذه الأزمة مفتعلة، وأن إخوان الأردن الذين تبنوا خطة إقامة المعسكر الفدائى غير جادين مثلما اتهمهم إخوانهم الفلسطينيون وآخرون معهم. فما أن نشبت أزمة الحرب الأهلية فى العام ١٩٧٠، حتى أنهى إخوان الأردن المعسكر وطووا خيامهم وارتحلوا محاولين فى البداية عدم التورط فى الصدام بين الجيش الأردنى والمقاومة.

ومع ذلك لم يسلموا من تهمة الخيانة التى رماهم بها كثير من قادة التنظيمات الفلسطينية، خصوصا مع انتقال د. اسحق الفرحان من قيادة معسكر الإخوان الفدائى إلى منصب وزارى. ففسرت منظمات المقاومة الفلسطينية ذلك باعتباره تواطؤاً ومكافأة للإخوان الذين اضطرت قيادتهم فى الأردن إلى فصل د. الفرحان لبعض الوقت وإعلان أنه قبل المنصب الوزارى دون استشارة قيادة التنظيم وموافقتها.

وهكذا لم يكن إنشاء معسكر فدائى للتدريب والإعداد للمقاومة تغيرا فى موقف إخوان الأردن، ولا فى الموقف الإخوانى العام الذى أعطى الأولوية القصوى لبناء الإنسان والمجتمع على أسس إسلامية وأرجأ المقاومة المسلحة وتجنب بلورة إستراتيجية جهادية تقليدية، مكتفيا بطرح المبادئ العامة وتأكيد الحتمية الإسلامية المستقبلية التى تبدأ بالعودة الذاتية للإسلام عبر أساليب الدعوة والتربية.[٤٠]

ولم يحدث التحول فى موقف حركتى الإخوان الأردنية والفلسطينية باتجاه إعلان الجهاد إلا مع تفجر الانتفاضة فى آخر ١٩٨٧. فقد أكدت هذه الانتفاضة إمكانية استنهاض الشعب الفلسطينى لمواجهة شاملة قبل إيجاد المجتمع الإسلامى الصالح. كما أن الأجيال الجديدة من الإخوان أصبحت أقل استعداداً لقبول فكرة تأجيل الجهاد حتى تتوفر شروطه الإسلامية.

ومثل إنشاء حركة حماس ذروة هذا التحول. وقد سبق تأسيسها اجتماع إخوانى فى ٩ ديسمبر ١٩٨٧ حضره الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسى وإبراهيم اليازودى وصلاح شحادة وعيسى النشار ومحمد شمعة وعبد الفتاح دخان.

وفى ١٤ من الشهر نفسه أصدر الإخوان بياناً فى قطاع غزة دعوا فيه الشعب للوقوف فى وجه الاحتلال الإسرائيلى. واعتبرت حماس فيما بعد هذا البيان بمثابة النداء الأول الصادر

عنها. وقام أقطاب الإخوان فى غزة بالتنسيق مع نظرائهم فى الضفة. وكلف الشيخ ياسين أحد قادة الإخوان فى غزة وهم جميل همامى (من خطباء المسجد الأقصى) العمل مع إخوان له لإنشاء فرع لحماس فى الضفة.

وشكل همامى حلقة الوصل بين ياسين وقيادة حماس فى الضفة، وكذلك بينه وبين قيادة الإخوان الأردنيين الذين تولوا توفير دعم مالى للانتفاضة.

وهكذا يبدو أن تأسيس حماس حدث عبر خطوات بدأت فى غزة وانتقلت إلى الضفة حيث تلقفها شبان من الإخوان كانوا متحمسين للانخراط فى المقاومة بلا تردد، بخلاف شيوخ الإخوان الذين اتسمت مواقفهم فى البداية بالحذر، ولكنهم لم يلبثوا أن حسموا أمرهم حين صارت الانتفاضة حقيقة واقعة.[٤١] وقد صدر ميثاق حماس فى أغسطس ١٩٨٨ لينص فى مادته الثانية على أنها (جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين).[٤٢] ولم يختلف ما جاء فى هذا الميثاق عن الموقف المعهود للإخوان من أسس القضية الفلسطينية كالتالى: [٤٣]

- أن الهدف هو رفع راية الله على كل شبر من أرض فلسطينية (المادة٦).
- أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامى على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة. ولا يصح التنازل عن جزء منها.(المادة١١).
- أن الوطنية جزء من العقيدة الدينية. (المادة ١٢).
- أن الحلول السلمية تتعارض مع عقيدة الحركة، لأنها تقود إلى التفريط فى جزء من الأرض، وهو يعنى تفريطاً فى جزء من الدين.(المادة ١٣).

والجديد فى هذا الميثاق هو إعلان الجهاد الفورى، وهو ما تم تبريره بأن (الفكرة نضجت والبذرة نمت فى أرض الواقع، بعيداً عن العاطفة المؤقتة والتسرع المذموم، ولذلك انطلقت حماس لتأدية دورها مجاهدة فى سبيل ربها).[٤٤]

ومع ذلك فقد ظل الميثاق يؤكد على أن (الجهاد يتطلب نشر الوعى الإسلامى فى أوساط الجماهير محليا وعربيا وإسلامياً). وخصص المادتين ١٥، و١٦ لإيضاح ذلك.

وتزامن هذا مع تحول فى موقف حركة الإخوان الأردنية، وكان أوضح تعبير عنه فى البيان الذى صدر عنها بمناسبة مؤتمر مدريد. وجاء فيه أنه (لا يجوز لأحد من حكام العرب والمسلمين أن يتنازل عن شبر واحد من أرض فلسطين. والقاعدة الفقهية هى أنه إذا وطئ شبر من ديار المسلمين، أصبح الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة).[٤٥]

وعلى هذا النحو توافقت حركتا الإخوان، ومختلف الحركات الإسلامية الأردنية والفلسطينية على رفض عملية التسوية. واتفقت على الالتزام بمبدأ عدم مفاوضة اليهود، ومواصلة الجهاد على كل المستويات. واعتبرت أن مؤتمر مدريد يقود إلى تصفية القضية الفلسطينية، وتثبيت الوجود الصهيونى الباطل وإطلاق يده فى الهيمنة على المنطقة وإنشاء إسرائيل الكبرى.

لكنها تباينت فى أسلوب التعبير عن هذا الموقف. فقد بادر الإخوان فى الأردن بتنظيم مسيرة احتجاج يوم انعقاد مؤتمر مدريد الذى تم إعلانه يوم حداد، وشاركت فيها قوى أردنية أخرى.[٤٦]

أما حماس فقد أعلنت عزمها على مقاتلة إسرائيل جيشاً ومستوطنين. ودعت إلى إضراب شامل فى الأرض المحتلة، وحرصت على التنسيق مع المنظمات الفلسطينية المعارضة.

وظلت هذه الحركات تتخذ موقف الرفض تجاه المفاوضات العربية – الإسرائيلية، مع الدعوة لوقفها أو الانسحاب منها. وهاجم الإخوان فى الأردن الاتفاق بين الوفدين الأردنى والإسرائيلى على جدول أعمال المفاوضات فى أول نوفمبر ١٩٩٢. واعتبرته إعلاناً لمبادئ صلح مع إسرائيل وتمهيدا لتطبيع كامل معها، وتراجعاً عن ثوابت أردنية مثل الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ والالتزام بتحرير القدس. وطالبوا بسحب الوفد الأردنى ومحاسبته على تجاوز هذه الثوابت.[٤٧]

وفى نفس الوقت كانت حماس تطالب فى بيان مشترك مع الجبهة الشعبية بسحب الوفد الفلسطينى من واشنطن، وتتهم ما أسمته (فريق مدريد وواشنطن) بالإذعان للضغوط الأمريكية والصهيونية، وتؤكد على تصعيد الكفاح المسلح ضد إسرائيل.[٤٨]

٢ - الموقف تجاه الصراع بين الإخوان والنظام فى سوريا:

لم تكن الانتقادات التى تعرض لها إخوان سوريا من "إخوانهم" فى بلاد عربية أخرى وخصوصا الأردن، بسبب حوارهم مع نائب الرئيس السابق عبد الحليم خدام لدى انشقاقه عن النظام السورى فى منتصف العام ٢٠٠٦، مجرد تعبير عن اختلاف فى تقدير موقف طارئ أو تباين فى النظر إلى مسألة عابرة.

فهذه الانتقادات، التى رد عليها بحدة المرشد العام للإخوان فى سوريا، تدل على غياب رؤية مشتركة بين تنظيمات الإخوان بشأن أوضاع المنطقة فى لحظة تحول تاريخى تمر فيها وبخصوص كيفية التعامل مع هذه الأوضاع وفيما يتعلق بمستقبل المنطقة.

فقد ارتبطت الملاسنات بين إخوان سوريا والأردن بقضية لها علاقة وثيقة بالموقف تجاه المشروع الأمريكى فى المنطقة، ولا تقتصر دلالة تلك الملاسنات على خلاف حول طريقة التعامل مع هذا المشروع وإنما تشير كذلك إلى تعارض بدرجة ما فى فهم طبيعته.

ويرجع ذلك إلى اختلاف ظروف كل تنظيم ومشكلاته، وبالتالى أولوياته. فالإخوان السوريون الذين طالت محنتهم يبحثون عن أى سبيل للضغط على النظام الحاكم فى دمشق، وإذ يتعذر إنتاج هذا الضغط داخلياً، ويشتد فى الوقت نفسه الإحباط وتتراكم الأعباء، يصبح السعى إلى استجلاب الضغط الغائب داخليا من الخارج وارداً.

وهذا أمر لا يستطيع أن يستوعبه إخوان الأردن، الذين لم يجربوا فى تاريخهم المحن التى توالت على "إخوانهم" فى بلاد أخرى. ولذلك فعندما اتجه المراقب العام للإخوان فى سوريا على صدر الدين البيانونى إلى فتح حوار مع عبد الحليم خدام الذى شاع اعتقاد فى أن انشقاقه على النظام فى دمشق حدث بترتيب مع الأمريكيين. شن بعض قادة إخوان الأردن هجوماً حاداً على موقف الإخوان السوريين، فبدأوا بمعارضة الحوار مع النائب السابق للرئيس السورى، وانتهوا إلى أن مثل هذا الحوار يخدم المصالح الأمريكية، وأنه بالتالى (مرفوض جملة وتفصيلاً، والإخوان فى الأردن لا يعترفون بنتائجه أو ما سيتمخض عنه من قرارات) على حد تعبير النائب على أبو سكر، أحد قادة إخوان الأردن ورئيس هيئة حزبهم (جبهة العمل الإسلامى) فى مجلس النواب.

وحذر إخوان الأردن من (عقد تحالفات لصالح الإدارة الأمريكية). ورد مراقب إخوان سوريا فى أربع نقاط رئيسية : الأولى هى أن (إخوان الأردن لا يعرفون الشأن السورى أكثر منا). والثانية هى أنه (لو كان هؤلاء عانوا جزءاً بسيطاً من الاعتقال والتعذيب والاستبداد الذى تعرضنا له لكانوا أكثر قدرة على محاكاة الوضع).

والثالثة هى أن (إخوان الأردن كانوا يأتون إلى دمشق ويفاوضون السيد خدام حين كان فى السلطة، والآن يرفضون ذلك بعد أن انحاز إلى المعارضة بالرغم من إعلانه أنه ضد التدخل الأجنبى). والرابعة هى أن (الاتهام بخدمة المصالح الأمريكية يبعد عن الحقيقة).[٤٩]

ويبدو أنه لم يكن واضحا لإخوان الأردن أن حوار البيانونى – خدام يأتى فى إطار التحول التاريخى الذى حدث فى اتجاه إخوان سوريا من العمل السرى المسلح ضد النظام فى أواخر سبعينات وأوائل ثمانينات القرن الماضى إلى النضال السلمى الديمقراطى والتوافق مع قوى المعارضة الأخرى.

وبلغ هذا التحول ذروته لدى إعلان (المشروع السياسى لسوريا المستقبل) فى ديسمبر ٢٠٠٤، والذى مهد لمشاركة الإخوان فى إصدار (إعلان دمشق للتغيير الوطنى الديمقراطى) فى نوفمبر ٢٠٠٥ إلى جانب تنظيمات وشخصيات قومية وليبرالية ويسارية.[٥٠]

وشمل هذا التحول فى اتجاه إخوان سوريا إعادة صوغ موقفهم تجاه الصراع مع إسرائيل وإعلان استعدادهم للتفاوض معها إذا وصلوا إلى السلطة. ورد البيانونى على انتقادات تعرض لها أيضا بسبب هذا الموقف قائلا: (إذا قادت المحادثات إلى الانسحاب من الجولان المحتلة ومنحت الفلسطينيين حقوقهم فأين الخطأ فى ذلك؟).[٥١]

وقد لعب على البيانونى دوراً كبيراً فى دعم هذا التحول منذ توليه منصب المراقب العام فى العام ١٩٩٦. وبالرغم من أنه تحول ينسجم مع الاتجاه العام لتنظيمات الإخوان منذ ثمانينات القرن العشرين إلى العمل السلمى الديمقراطى، بما فى ذلك اتجاه التنظيم الأم فى مصر وقيادته، فقد اتسمت العلاقة بين البيانونى وهذه القيادة بالفتور. ولا يوجد تفسير واضح لهذا الموقف الذى ربما يجوز التفكير فيه من زاوية النفوذ الذى يتمتع به التنظيمان الأردنى والفلسطينى (حركة حماس بالأساس) لدى القيادة العامة للإخوان فى مصر. وهما تنظيمان ربطتهما بالنظام فى دمشق علاقة طيبة، وإن تفاوت مداها، فى الوقت الذى نجح البيانونى فى استعادة دور إخوان سوريا وتشكيل تحالف معارض واسع ضد هذا النظام.

وبالرغم من أن قيادة الإخوان فى القاهرة لم تتخذ موقفاً نقدياً علنياً ضد البيانونى والاتجاه السائد الذى يؤيده فى التنظيم السورى، فهناك ما يفيد أن هذه القيادة لم ترتح إلى إعادة انتخابه مراقباً للمرة الثالثة فى أغسطس ٢٠٠٦، فى ذروة الخلاف الذى أثاره الحوار الذى فتحه مع عبد الحليم خدام.[٥٢]

فبالرغم من أن البيانونى طلب عشية الانتخابات، التى أجريت فى اجتماع لمجلس شورى إخوان سوريا عقد فى لندن، إعفاءه وانتخاب مراقب عام جديداً، فقد صوت المجلس لصالح إعادة انتخابه بأغلبية ساحقة وصلت إلى ٩٨ فى المائة[٥٣]. وفشل منافسه محمد فاروق طيفور، الذى يشاع أنه على علاقة وثيقة مع مكتب الإرشاد العام فى القاهرة، فى إثبات أى وجود له.

وربما يعنى ذلك أن تنظيمات الإخوان تفتقد إلى قنوات للحوار الجاد وآليات لحل الخلافات التى يمكن أن يكون تفاقمها مسيئاً إلى الحركة فى مجملها. ومن اللافت للانتباه، فى أزمة الخلاف بين إخوان سوريا وإخوانهم خصوصاً فى الأردن، أن التنظيم الأردنى كان قد لعب دوراً مشهوداً فى السعى إلى أى نوع من المصالحة بين الإخوان والنظام فى دمشق. وعندما فشل هذا الدور لأسباب تعود إلى سياسة النظام أكثر مما ترجع إلى موقف الإخوان، ارتبكت العلاقة بين التنظيمين الإخوانيين فى سورية والأردن، وأربكت غيرها أيضا.

وهذا، بدوره، مؤشر قوى على ضعف هيكلى فى بنية الحركة الإخوانية بوجه عام. فقد عجزت الوساطة الإخوانية الأردنية، التى لعب الدور الأكبر فيها د. اسحق الفرحان ٩٦ – ١٩٩٧، عن تجسير الفجوة الهائلة بين موقفى الطرفين. فقد أصر النظام السورى على أن يعلن الإخوان ندمهم وتوبتهم. وهذا شرط وضعه الرئيس حافظ الأسد وطبقه على خصومه جميعهم، بمن فيهم زملاؤه السابقون فى القيادة الذين انقلب عليهم فى نوفمبر ١٩٧٠ وألقى بهم فى السجون، حيث مات فيها من رفضوا ذلك الشرط مثل صلاح جديد، ونور الدين الأتاسى.

وبينما قبل إخوان سوريا أن يعودوا بموجب عفو عام من الرئيس وأن يعلنوا تعهدهم بعدم العودة إلى العنف، فقد صمموا فى المقابل على أن يكون ذلك من خلال إعلان سياسى وليس عبر طلب استرحام. كما أصروا على أن يكون لهم حزب سياسى أو جمعية اجتماعية معترف بها، وأن يستقبلهم النظام فى إطار إصلاح سياسى.

وكان البيانونى مؤيداً بقوة لوساطة إخوان الأردن، التى جاءت بعد شهور على توليه منصب المراقب العام لإخوان سوريا للمرة الأولى فى العام ١٩٩٦. غير أنه ما كان لهذه الوساطة أن تنجح لأسباب موضوعية. فلم يكن هناك تكافؤ بين النظام والإخوان. فقد انتهت المواجهة الدموية الطويلة بينهما بانتصار حاسم للنظام وضربة قاصمة للإخوان. ولذلك أصر الرئيس حافظ الأسد على أن الطريق إلى عودتهم هو إعلان الندم والتوبة بوضوح لا لبس فيه، وأن هذه العودة ستكون لهم كأفراد وليس تنظيما من أى نوع.

وهذا هو ما كان الأسد قد أبلغه إلى إخوان سوريا عبر وسطاء سبقوا إخوان الأردن.[٥٤]

ولم يأخذ النظام السورى، فى اعتباره، أهمية التحول الذى حدث فى تجاه الإخوان، أو على الأقل فى موقف قيادتهم، لأن طبيعة التنظيم الإخوانى المغلق تجعل من الصعب توقع حقيقة المواقف فى قواعده، وحتى فى مستوياته الوسيطة، فى ظل نمط تنشئة تقليدى لا يربى القواعد على الانفتاح والحوار وإعمال العقل والتسامح والتنافس السلمى، وقد لا تبدو فيه الحدود فاصلة بما يكفى بين الجهاد ضد أعداء الأمة ومغتصبى حقوقها، والجهاد من أجل بناء الأمة.

غير أن المسافة باتت شاسعة بين ما كانت عليه قيادة الإخوان فى سبعينات وبداية ثمانينات القرن العشرين، وما آلت إليه فى نهاية هذا القرن ومطلع القرن الحادى والعشرين.

فكانت قيادة السبعينات قد عجزت عن ضبط حركة تنظيم الإخوان، مما أدى إلى ازدياد المؤمنين بضرورة الجهاد المسلح، ثم أخفقت فى إدارة الأزمة الداخلية التى ترتبت على ذلك

فنتج عنها خروج مجموعات من الشبان الذين نفذوا عشرات الاغتيالات ومحاولات الاغتيال وزرع القنابل والعبوات الناسفة، فاشتد الاضطراب، خصوصا أن بعضهم كانوا ضباطا وجنودا فى الجيش وأجهزة الأمن.

وعندما خشيت قيادة الإخوان فى العام ١٩٧٩ ما يمكن أن يؤول إليه الوضع وأبدت استعدادا للتفاهم مع النظام والتعاون فى مواجهة من اعتبرتهم خارجين على صفوف الجماعة، كان الوقت قد مضى لأن حركة هؤلاء الذين ملأوا البلاد عنفاً انفلتت ولم يعد ممكناً وضع حد لها.

ولذلك فقبل أن يتم تفعيل التعاون بين النظام والإخوان، وقعت مذبحة مدرسة المدفعية فى حلب فى يونيو ١٩٧٩. فكان أن شن الأمن حملة مكثفة شملت قادة الإخوان، مما أدى إلى تفاقم الموقف إذ انضم عدد غير معروف من شبان الإخوان إلى مجموعة من المنشقين كانوا قد أسسوا تنظيماً صغيراً عنيفاً (الطليعة المقاتلة). ومع تصاعد الاضطراب والضربات الأمنية العشوائية أفصحت قيادة إخوان سوريا عن اتجاهها الحقيقى وقررت النزول إلى ساحة العنف. وتبين أن تنظيم الإخوان يضم مجموعات مسلحة ومدربة جيداً تم إعدادها مسبقاً منذ بداية السبعينات لمواجهة مسلحة آتية ضد النظام.[٥٥]

وتواصل التصعيد المتبادل، كما هو معروف للكثيرين، إلى أن بلغ الذروة عند محاولة الإخوان الاستيلاء على مدينة حماة وعزلها فى مطلع العام ١٩٨٢، وتدخل الجيش بعنف وقسوة شديدين للقضاء على التمرد بعد أربعة أسابيع من القتال الضارى الذى راح ضحيته آلاف المدنيين الأبرياء.

وحين يكتب تاريخ هذه المرحلة بشكل تفصيلى، فالأرجح أنه سيتضح الأثر الفادح الذى ترتب على لجوء قيادة إخوان سوريا إلى العراق، وتحولها لبعض الوقت إلى أداة فى صراع بعثى عبثى فى غيبة أى دور لقيادة الإخوان العامة فى مصر وتنظيماتهم الأخرى، علما بأن إخوان سوريا ارتكبوا تلك الخطيئة فى الوقت الذى كانت الاتصالات جارية على قدم وساق لإعلان التنظيم الدولى الذى أعلن عنه بالفعل فى ٢٩ يوليو ١٩٨٢.

فقد وقفت تنظيمات الإخوان متفرجة على إخوان سوريا وهم يضعون أنفسهم وقوداً فى صراع بين دولتين لا ناقة لهم فيه ولا جمل إلا الأمل الواهم فى أن يساعدهم النظام العراقى على إسقاط النظام فى دمشق.

وكان هذا طريقاً مسدوداً لا رجاء فيه ولا يمكن أن يطرقه من لديه عقل سياسى. وحين بدأ الإدراك، تم إبعاد عدنان سعد الدين المراقب العام الذى يتحمل المقدار الأكبر من المسئولية

عن تلك الكارثة، وتنصيب د. حسن هويدى الذى سعى إلى فتح أى قنوات مع النظام السورى اعتبارا من العام ١٩٨٧ بمعاونة نائبه على البيانونى الذى خلفه بعد ذلك فى العام ١٩٩٦. وكل منهما معروف عنه أنه رجل حوار. كما أنهما كانا قد عارضا التورط فى الصدام المسلح ضد النظام، وغادرا سوريا عندما تصاعدت المواجهة فى العام ١٩٧٩ ورفضا المشاركة فى قيادة العمل المسلح. غير أن جهودهما باءت بالفشل، ولم تحظ بدعم يذكر من قيادة الإخوان العامة فى مصر وتنظيماتهم الأخرى، فى الوقت الذى كان التنظيم السورى مثقلا بآثار الانقسام الداخلى وبمواقف وتحركات أعضائه الذين ظلوا مصرين على التعاون مع النظام العراقى، أو بالأحرى الارتهان له.

ولم يكن المراقب العام هويدى قادراً على حسم اتجاه إخوان سوريا بعيداً عن تأثير النظام العراقى وأنصاره المقيمين فى بغداد والمتحالفين معها، الذين دفعوا نحو خطيئة أخرى عندما وقفوا إلى جانب العماد ميشال عون ضد سوريا فى لحظة حاسمة فى تاريخ الحرب الأهلية اللبنانية.

وإذا كان مكتب الإرشاد العام وتنظيمات الإخوان المختلفة وقفت متفرجة على محنة إخوان سوريا، فى السبعينيات والثمانينيات فمن غير المنطقى أن يأتى بعض هذه التنظيمات بعد كل ذلك لإلقاء دروس على التنظيم السورى وانتقاد قيادته الراهنة.

وليس من الطبيعى أن تقبل هذه القيادة دروساً وهى تسعى إلى إصلاح بعض ما أفسدته قيادة سابقة لم يهب أحد ممن يعطون الدروس اليوم لنصحها حين أخذ إخوان سوريا إلى جحيم لم يعرفه غيرهم من التنظيمات الإخوانية.

وفى كل من الحالتين هناك خلل عميق فى العلاقة بين هذه التنظيمات. ولئن كان هذا الخلل أعمق حين تُرك التنظيم السورى يرتكب خطايا لا يمكن إلا أن تنعكس على التنظيمات الأخرى، فهو لا يخلو من عمق – وخطر أيضا – عندما يتدخل أحد هذه التنظيمات فى شئون آخر منها بشكل عشوائى يثير الاستفزاز فى غياب قنوات محددة ومقننة للتشاور والتداول وتبادل النصح، وفى ظل افتقاد آليات موضع توافق للتعامل مع قضايا أو مشكلات تخص أحد التنظيمات ولكنها تؤثر بشكل مباشر على حركة الإخوان فى مجملها.

٣ - الموقف من أزمة الغزو العراقى للكويت:

فاجأ الرئيس العراقى السابق صدام حسين الإخوان المسلمين بغزو الكويت في عام ١٩٩٠. وقعت المفاجأة على رؤوس الإخوان السوريين وقع الصاعقة. كانوا ينتظرون، أو بالأحرى يتخيلون، أن يتحرك صوب دمشق لإسقاط نظام الأسد عبر تدخل متعدد الجوانب

وليس عسكرياً بالضرورة، فإذ به تحرك ليس فقط لإسقاط نظام آل الصباح ولكن أيضاً لإلغاء الكويت من خريطة دول العالم.

غير أن المفاجأة لم تقتصر على الإخوان السوريين، وإلا لهان أمرها وقل أثرها. كانت المفاجأة من القوة إلى الحد الذى أفقد الإخوان فى كل مكان وقيادتهم فى مصر توازنهم. فمن بين ضحايا غزوة صدام حسين الإخوان المسلمون فى الكويت. ولم يكن ممكناً، لا بالمنطق ولا بالعقل ولا بسلامة الفطرة ولا بأى معيار، إلا أن يقف إخوان الكويت ضد غزوة اقتلعتهم مثلما فعلت فى غيرهم من الكويتيين. فالمسألة ليست تدخلاً لإسقاط نظام أو إحداث تغيير سياسى بحيث يمكن لإخوان الكويت أن يناقشوا مع إخوانهم فى بلاد أخرى كيفية صوغ موقف مشترك.

كانت المسألة اقتلاعاً وإلغاء مما لا يمكن لأى كويتى إلا أن يرفضه أيا يكن نوع العلاقة بين انتمائه الوطنى وارتباطه بفكرة أممية وحركة دولية النشاط وتنظيم يعتبر الإسلام وطنه.

وترتيبا على ذلك، لم يكن ممكنا لإخوان الكويت أن يتحملوا المواقف التى اتخذها إخوانهم فى كل مكان، لأنها – على تنوعها – ظلت بعيدة عن رفض إلغائهم – مع وطنهم – بشكل مستقيم. وكان طبيعياً أن يشعروا بأن إخوانهم "باعوهم" وأن يرى الأكثر عقلاً بينهم أنهم بيعوا بلا ثمن، بل بالخسارة لأن الأمة كلها خسرت من جراء غزو واحتلال الكويت. فلم يكن فى المواقف التى اتخذتها تنظيمات الإخوان ما يمكن أن يلبى الحد الأدنى مما تصور إخوان الكويت أنه حق لهم على إخوانهم. فقد عجزوا عن فهم كيف يكون الترحيب الضمنى بالغزو العراقى لبلدهم دعماً للإسلام. كما لم يفهموا كيف يمكن الجمع بين رفض هذا الغزو ثم الانشغال بالتعبئة ضد من تحركوا لإنهاء الاحتلال الذى ترتب عليه.

فبالرغم من تباين المواقف التى اتخذتها تنظيمات الإخوان تجاه غزو الكويت، ففى الإمكان تصنيفها فى ثلاثة اتجاهات رئيسية : أولها أدان الغزو بشدة وحسم، وكاد أن يقتصر على إخوان الكويت والعراق، والثانى حاول تبنى موقف وسطى أو متوازن، والثالث وقف مع النظام العراقى فى النهاية من منطلق مواجهة الهجمة الغربية.

والملاحظ أن هذا التباين لم يحل دون مشاركة الاتجاهين الثانى والثالث، مع حركات إسلامية أخرى، فى جولة على دول الخليج أعقبت الغزو مباشرة. ولكن كان ملحوظاً، أيضاً أن الاتجاه الأقرب إلى الوقوف مع النظام العراقى كان هو الغالب فى وفد الحركات الإسلامية، وخصوصاً بعد أن منعت السلطات المصرية سفر المرشد العام فى ذلك الوقت

محمد حامد أبو النصر، فتولى رئاسة الوفد مراقب إخوان الأردن محمد عبد الرحمن خليفة الأكثر اقتراباً من النظام العراقى.

وفى غياب المرشد العام، أو من ينوب عنه من قيادة الإخوان فى مصر، وفى ظل حضور قوى لحزب العمل (الأكثر اقتراباً من الموقف العراقى) ممثلا بأمينه العام حينئذ عادل حسين، وفى رئاسة مراقب إخوان الأردن، جنح وفد الحركات الإسلامية نحو موقف النظام العراقى، أكثر مما حافظ على الوسطية التى حاول مكتب الإرشاد العام ومعظم تنظيمات الإخوان الحفاظ عليها.

فقد خلا البيان الصادر عن الوفد من أى تعبير عن رفض الغزو العراقى للكويت بشكل مباشر، واكتفاء بإشارة إلى (ما حل بالأمة الإسلامية من خلال أزمة الخليج من فتنة بين المسلمين وتفريق صفهم وتآمر دولى رهيب لم يسبق له مثيل على أرض الأمة وثرواتها ومقدساتها مما يأباه الإسلام). وإشارة أخرى إلى أن (الإسلام حظر على أبنائه التدابر والتقاتل وبسط القوة فيما بينهم). واقتصر البيان على إعطاء "دروس" فى مبادئ الإسلام، بدءاً من إصلاح ذات البين وأداء النصح، ووصولاً إلى الجهاد لرد العدوان.[٥٦]

وقد استفز ذلك البيان إخوان الكويت، الذين ردوا منتقدين اعتبار الغزو اقتتالاً يوجب على المسلمين إرسال وفود للصلح، على نحو ما أوضحه بعد ذلك د. إسماعيل الشطى، موضحا موقف إخوانه قائلا : (إننا لم نكن فى مرحلة اقتتال حتى يرسل التنظيم الدولى وفداً للمصالحة. لقد بُغى علينا وغُدر بنا. وما حدث ينطبق عليه قوله تعالى : "فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى". فلماذا الوساطة إذن. وبين من ومن ؟ بين القاتل والضحية ؟ إن تشكيل هذا الوفد كان اللبنة الأولى التى شارك بها التنظيم الدولى فى تعمية الجماهير المسلمة..[٥٧].

ولذلك لم يساعد وجود ممثلين لاتجاهين متباينين فى عمل مشترك على هذا النحو دون استمرار الخلاف وانقسام الإخوان إلى ثلاثة اتجاهات:

أ – الموقف الرافض للغزو بوضوح وحسم:

تبنى هذا الموقف إخوان الكويت المقتلعون مع أبناء شعبهم، وإخوان العراق الذين سبق أن عانوا تحت وطأة قهر نظام صدام ومذابحه.

وقد بنى إخوان الكويت موقفهم على ما يلى:

- إن الغزو العراقى بغى وعدوان آثم لا يجوز لمسلم السكوت عليه أو التغاضى عن إدانته.
- رفض كل ما ترتب على الغزو من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها.
- أن القوى الصليبية خصم تاريخى للإسلام، وقد حذرنا الله منها. ولكن النظام العراقى أشد خصومة للإسلام وأكثر حرباً على أهله، وأنه هو المتسبب فى مجىء القوات الأجنبية إلى المنطقة.
- إدانة كافة التيارات والجماعات والأحزاب والشخصيات التى أيدت العدوان العراقى على الكويت وشعبها، واستنكار موقف الذين لم ينكروا هذا العدوان أو صمتوا دون مبرر شرعى.

وفضلا عن هذا النقد العام الذى يشمل مختلف تنظيمات الإخوان الأخرى، فيما عدا إخوان العراق، فقد انتقد د. إسماعيل الشطى أحد أبرز قادة إخوان الكويت موقف مكتب الإرشاد العام فى رسالة وجهها إلى المرشد العام بدأها بإبداء تقديره (لاستجابتكم لمطلبنا بإصدار بيان حول العدوان العراقى على الشعب الكويتى منذ اليوم الأول للغزو، والذى أعلنتم فيه استنكار هذا الغزو وطالبتم شعوب العالم الإسلامى وقادته ببذل المساعى ليسحب العراق قواته). ولكنه لم يلبث أن واجهه بأن (موقفكم فى النهاية انحاز للباغى بحجة أن أعداء الإسلام جاءوا لمحاربة الباغى)! [٥٨].

وبعد أن انتقد الشطى لجوء قيادة الإخوان إلى الوساطة، بدلا من مقاتلة الباغى، زاد على ذلك أن هذه الوساطة تحولت بسرعة إلى واسطة لدعم النظام العراقى، معبراً عن دهشته لمن لا يفهم أن (خطورة قوات الحزب الكافر فى العراق أشد على الإسلام من خطورة القوات الأجنبية)، واستغرابه أن يعلن إخوان مسلمون (إعجابهم بالتوجهات الإسلامية لسفاح العراق) ويشيدوا (بصمود من انتهك المحرمات كافة بالكويت) ويصفوا (أبناءنا المقاتلين عن شرفهم وأعراضهم وحرماتهم بقوات تحالف البغى والعدوان لمجرد أن أعداء الإسلام قرروا مساندتنا فى قتال الباغى) سائلاً المرشد العام: (هل وجود الكفر الأمريكى على ضفاف الخليج يبرر لكم مساندة الكفر الصدامى، أم أن الكفر إذا كان عربياً تنحاز إليه الشريعة الإسلامية، وهل تسقط جريمة البغى لمجرد أن أهل الكتاب قرروا مقاتلة الباغى) ومذكراً إياه: (لقد طالبناكم أن تدينوا النظام العراقى على جرائمه ضد الشعب الكويتى، وهذا واجب إسلامى تحثه عليكم مبادئ الشريعة، وطالبناكم على أقل تقدير أن يكون تأييدكم للجانب

الإنسانى، كما طالبنا أن يتجاوز تأييدكم مجرد إصدار بيانات إلى تحريك الشارع لنصرة الحق. ولكن كما قال مندوبوكم فى مؤتمر طلابى بالشارقة "ما إحنا طلعنا بيانات بشأن الكويت، هو التأييد يبقى إزاى؟". إن التأييد الذى كنا نطالبكم به ونحن أهل حق هو كتأييدكم للعراق عندما حركتم الشارع وخرجتم بمظاهرات وعقدتم مؤتمرات وجمعتم التيارات الإسلامية كلها لتأييد العراق، أم أن دماء الميسورين لا حرمة لها).

أما إخوان العراق الذين كانوا قد اكتووا بنار نظام صدام قبل إخوانهم فى الكويت، فقد بادروا بتحديد موقفهم فى بيان صدر بعيد الغزو أدان نظام صدام جملة وتفصيلا. إذ بدأ بوصف نظام الحكم فى العراق بأنه علمانى، وحزب البعث بأنه كافر لا نعلم عنه تديناً ولا احتراماً لشعائر الإسلام، حتى لم يعد لهما فى نفوس العراقيين سوى الكره، وانتظار يوم الخلاص.

وحدد إخوان العراق موقفهم تجاه الغزو انطلاقا من أنه يحمل مفاسد أهمها:

١ - إلحاق الضرر البالغ بالعلاقة بين أبناء الأمة الواحدة.

٢ - إتلاف الأنفس والأموال وترويع الآمنين وتشريدهم.

٣ - إيجاد مبرر لدول الغرب وجيوشه للتدخل بحجة حماية المصالح، وإعطاء ذريعة لإيران للقيام بغزو مماثل فى حالة نجاح العراق فى ضم الكويت.

٤ - ضم الكويت إلى العراق يلحق الأذى بكل ما كان لذلك البلد من تقاليد خيرة وعطاء للعمل الإسلامى فى الداخل والخارج.

٥ - إيذاء مئات الألوف من العراقيين وغيرهم ممن كانوا لا ينعمون بأمن وسلام فى الكويت فأصبحوا فى ظل سيطرة العراق عليها غير آمنين، وخصوصا المعارضين العراقيين الذين كانوا يجدون فى أرض الكويت ملجأ لهم.

٦ - إن صدام يحاول أن يلعب بالورقة الإسلامية، ومع الإخوان على وجه الخصوص. وهو بذلك يريد أن يدمر الصحوة بمخطط بعثى كافر رهيب. وإننا نحذر إخواننا الذين يغازلهم صدام من أن ينزلقوا فى هذا المخطط ويقعوا فى حبائله، وأن يصدقونى عندما نقول لهم ألا يأمنوا هذا الخبيث الذى لا أمان له ولا إيمان، ونأسف للتجاوب الذى جرى معه آملين أن يوقف الأمر عند هذا الحد وكفى.

٧ - إن ما بلغنا من تأييد بعض تنظيمات الإخوان للعراق على أساس إخراج الأجنبى من المنطقة أمر مؤسف ومؤذ. إنه مؤسف لأنه لا يحمل فى ثناياه الوعى بالقضية وحسن المعالجة لها. فالأجنبى برر دخوله بغزو البعثيين الكويت. والكلام عن دخول

الأجانب وإغفال الغزو يعوزه الإنصاف وحسن المعالجة. كذلك فإنه مؤذ لأنه سجل موقفاً إخوانياً يضر بأوضاع الإخوان فى كل الخليج. وأنتم تعلمون أثر مثل هذا الموقف على مجمل دعوة الإخوان العالمية. وسوف تتطور هذه الآثار نحو الأسوأ مادام الإخوان على هذه الصورة من التجزئة.[٥٩]

ب- الموقف الوسطى الساعى إلى التوازن:

تبنى مكتب الإرشاد العام هذا الموقف الذى اقترب منه معظم تنظيمات الإخوان، والذى بدا معتدلا بالقياس إلى موقف إخوان الأردن وسوريا الذين جمحوا فى دفاعهم عن النظام العراقى. ولكن ذلك الموقف الوسطى لم يلق قبولا لدى إخوان الكويت الذين ردوا بتجميد عضويتهم فى التنظيم الدولى، وكذلك إخوان العراق على النحو الذى سبقت الإشارة إليه.

وكان أول تعبير عن ذلك الموقف فى بيان صدر بتوقيع المرشد العام للإخوان فى ١٩٩٠/٨/٢ استنكر الغزو العسكرى العراقى، وحذر من أن يستغل العدو الصهيونى هذا الغزو لتحقيق مآربه، وأهاب بقادة العراق أن يعيدوا النظر فيما أقدموا عليه بعد أن أجمعت الأمة الإسلامية، بل العالم كله، على استنكاره، كما أهاب بكل شعوب وقادة الأمة أن يبادروا ببذل مساعيهم ونفوذهم لدى دولة العراق لتسحب قواتها من الكويت وتمتنع من التدخل فى شئونها. غير أن وصول القوات الأجنبية إلى منطقة الخليج وبدء البناء العسكرى الذى استهدف شن الحرب التى أُطلق عليها (حرب تحرير الكويت) جعل ذلك الموقف الوسطى يميل تدريجياً باتجاه إعطاء الأولوية للخطر المترتب على مجئ تلك القوات، وهو الأمر الذى أدى إلى التراجع عن الاهتمام بخطر الغزو العراقى للكويت.

ج- الموقف المؤيد فعليا للنظام العراقى:

تبنى هذا الموقف إخوان الأردن وسوريا وأمريكا الشمالية، واقترب منه فى البداية إخوان فلسطين وحركة حماس قبل أن يحاولا الاقتراب من الموقف الوسطى بعد ذلك.

فقد ركز أول بيان صدر عن إخوان الأردن على فكرة الاستعانة بالمجتمع الدولى فحذر منها معتبرا أن ما حدث لا يتم حله إلا بين العرب، وهاجم تجميد أرصدة العراق، وتجنب الإشارة إلى غزو الكويت واحتلالها حيث استخدم تعبير (دخول القوات العراقية للأراضى الكويتية).

وازداد التأييد للعراق بعد نشوب الحرب، التى تم تصويرها على أنها "الحرب الحاسمة بين قوى الإسلام والكفر" أو "حرب صليبية ثامنة". وناشد إخوان الأردن جميع الشعوب

العربية والإسلامية للمشاركة فى معركة المصير، ومناصرة إخوانهم فى العراق وفلسطين. كما وجهوا نفس المناشدة للحركات الإسلامية الأخرى، مما يدل على تمايز موقفهم عنها، وإلى القيادة العامة للإخوان (رسالة مفتوحة إلى المرشد العام للإخوان فى ٩١/١/٢١) للمطالبة بدور أكثر إيجابية إلى جانب العراق.

وبصفة عامة كان موقف إخوان الأردن هو الأكثر تأييدا للعراق بالمقارنة مع كل تنظيمات الإخوان باستثناء إخوان سوريا وأمريكا الشمالية.[٦٠] أما موقف الإخوان الفلسطينيين وحماس، فقد اقترب فى النهاية من موقف القيادة العامة للإخوان. ولكنه مر بمرحلتين: مرحلة تغليب الموقف ضد التدخل الأجنبى، ثم مرحلة التوازن النسبى والنظر إلى الغزو العراقى على أنه لا يقل خطورة عن هذا التدخل. فقد أصدرت حماس فى البداية بيانا ساده عداء حاد للغرب على أساس أن (الحشود الغربية فى الخليج ليست لتركيع العراق وحده، وإنما لتركيع الأمة كلها). ودعا إلى تسوية الأزمة فى الإطار العربى – الإسلامى. واستمرت هذه المرحلة حتى آخر أغسطس ١٩٩٠، وصدر خلالها بيان آخر حث العراق على ضرب تل أبيب بصواريخه إذا اعتدت أمريكا عليه. لكن البيان الصادر فى أول سبتمبر اتسم بقدر من التوازن، ودعا إلى انسحاب متزامن للقوات العراقية من الكويت والقوات الأجنبية من المنطقة، وتميز بالتعاطف مع محنة الشعب الكويتى: (إننا هنا فى فلسطين ندرك أكثر من غيرنا مرارة فقدان الوطن وآلام التشرد والشتات). لكنه دعا أيضا إلى حل الخلافات فى إطار عربى إسلامى يتيح دراسة مطالب العراق.[٦١]

وربما يجوز القول إن موقف إخوان الأردن كان أقرب إلى موقف حركة الجهاد الإسلامى الفلسطينى، منه إلى حماس. فقد تشددت حركة الجهاد فى دعمها للعراق، رغم ارتباطها بإيران. وصاغت هذا الموقف فى إطار جهادى، معتبرة أن (بغداد أصبحت فى موقع يتيح لها قيادة الجهاد ضد الاستعمار الغربى الذى يقف وراء الاحتلال الصهيونى لفلسطين). كما طالبت إيران (بإعلان الحرب على أمريكا ومساندة العراق ووضع إمكاناتها تحت تصرف الشعب العراقى المسلم).[٦٢]

وإذا كان موقف الإخوان فى الأردن بدا أقرب – على هذا النحو – إلى موقف الجهاد الإسلامى منه إلى الإخوان الفلسطينيين وحماس. فقد يجوز تفسير هذا الاختلاف بين الإخوان الأردنيين والفلسطينيين بعاملين: الأول هو حرص الإخوان الفلسطينيين على عدم القطيعة مع الكويت إدراكا لأهميتها بالنسبة للعمالة الفلسطينية، ولأن جزءاً مهماً من تمويلهم يأتى من التنظيم الدولى للإخوان الذى كان إخوان الخليج أهم مصدر لتمويله. وثانيها أن

إخوان الأردن كانوا من بين القوى السياسية الأردنية التى نجح نظام صدام فى إقامة علاقات وثيقة معها قبل الأزمة.

وكان موقف إخوان سوريا هو الأكثر انسجاما مع إخوان الأردن فى بيانهم الصادر فى ١٩٩٠/٨/١٥ . فلم يكتف إخوان سوريا بعدم إدانة الغزو العراقى، أدانوا من يدينونه باعتبار الوقوف ضده التحاقا (بحملة مسعورة لا تستهدف العراق وحده، بل الكيان العربى والإسلامى).

وانفرد إخوان سوريا بمطالبة الحكومات العربية والمسلمة (بإعلان فريضة الجهاد من أجل حماية العراق والأردن) [٦٣]. وفى هذا الوقت ما فيه من دلالات تنطق بأن ما يجمع تنظيمات الإخوان المسلمين لا يكفى لاعتبارهم حركة واحدة إلا على مستوى الشعار العام بل شديد العمومية.

هوامش الفصل السادس :

(١) د. عبد الله أبو عزة، الحركة الإسلامية فى الدول العربية، (الكويت، دار القلم، ١٩٨٦)، ص ص ١١٧ – ١١٨.
(٢) المصدر السابق، ص ص ١٦٦ – ١٦٧.
(٣) مقابلة مع عبد الرحمن خليفة، مجلة الوطن العربى، العدد ٦٤٣، ١٩٨٩/٦/٩.
(٤) د. وحيد عبد المجيد، لماذا لا يعترف الإخوان بفشل التنظيم الدولى، جريدة الاتحاد، ٢٠٠٧/٢/٦.
(٥) د. عبد الله أبو عزة، مع الحركة الإسلامية فى الدول العربية، (الكويت: دار القلم، ١٩٧٠)، ص ٢٩.
(٦) مقابلة مع عبد الرحمن خليفة، مصدر سابق.
(٧) المصدر السابق.
(٨) د. زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، (عكا: دار الأسوار، ١٩٨٩)، ص ٢١.
(٩) مقابلة مع عبد الرحمن خليفة، مصدر سابق.
(10) Mousa Keilani, Israel, Democracy and Politics in Jordan, in: Islam and U.S.-Challenges for the Nineties, (The Washington Institute, The Soreb Symposium, 1992), p. 26.
(11) Ibid., p. 30.
(١٢) انظر: عونى جدوع العبيدى، حزب التحرير الإسلامى: عرض تاريخى ودراسة عامة، (عمان: دار اللواء للصحافة والنشر، ١٩٩٣).
(١٣) المصدر السابق، ص ص ١٤-١٥ .
(١٤) المصدر السابق، ص ٥٣ .
(١٥) المصدر السابق، ص ١٤٦ .
(١٦) د. زياد أبو عمرو، حماس – خلفية تاريخية سياسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ص ٨٧-٨٨ .
(١٧) راجع: يوهانس رايسند، الحركات الإسلامية فى سوريا – من الأربعينات وحتى نهاية عهد الشيشكلى، (بيروت: دار نجيب الريس، ٢٠٠٢).
(١٨) المصدر السابق.
(١٩) ابراهيم العطلانى، ورقة غير منشورة مستندة إلى د. أسامة فى تاريخ الحركة الإسلامية السودانية.
(٢٠) د. عبد الله أبو عزة، مصدر سابق، ص ١٧٩-١٨٠ .
(٢١) المصدر السابق، ص ١٩٣ .
(٢٢) المصدر السابق، ص ١٩٤ .
(٢٣) المصدر السابق، ص ص ١٨٤-١٨٥ .

(٢٤) د. عبد الله بن فهد النفيس، الحالة الإسلامية فى قطر، مجلة المنار الجديد، العدد ٣٧، شتاء ٢٠٠٧، ص ص ٤-١١ .
(٢٥) د. عبد الله أبو عزة، مصدر سابق، ص ص ٩٩-١٠٠.
(٢٦) المصدر السابق، ص ص ١٠٢-١١٠.
(٢٧) عبد العزيز الخميسى، هجوم الأمير نايف على الإخوان، صحيفة الغد العربى، ٢٠٠٢/١٢/٣٠.
(٢٨) مكرم محمد أحمد، الوقائع الخفية فى الخلاف بين السعودية والإخوان المسلمين، مجلة المصور، ٢٠٠٣/١/٢.
(٢٩) الأمير نايف بن عبد العزيز، مقابلة فى صحيفة السياسة الكويتية، ٢٠٠٢/١١/٢٣.
(٣٠) مكرم محمد أحمد، مصدر سابق.
(٣١) د. عبد الله بن فهد النفيس، مصدر سابق.
(٣٢) د. عبد الله أبو عزة، مصدر سابق، ص ٨٩.
(٣٣) د. عبد الله بن فهد النفيس، مصدر سابق.
(٣٤) راجع التفاصيل فى: د. عبد الله أبو عزة، مصدر سابق، ص ص ٩٠-٩٢.
(٣٥) انظر التفاصيل فى : د. عبد الله بن فهد النفيس، مصدر سابق.
(٣٦) د. عبد الله أبو عزة، مصدر سابق، ص ١٩ و ٤٣ و ٧٤ و ٩٠.
(٣٧) المصدر السابق، ص ١٢٦ و ١٦٠.
(38) Mousa Keilani, op. cit., p 30-31
(٣٩) د. عبد الله أبو عزة، المصدر السابق، ص ١٦٠.
(٤٠) المصدر السابق، ص ص ١٣٦-١٣٨ .
(٤١) المصدر السابق، ص ١٣٨.
(٤٢) خالد صلاح الدين، الاتجاه الإسلامى والموقف العام من القضية الفلسطينية، فى: د. عبد الله النفيس (محرر)، الحركة الإسلامية – رؤية مستقبلية، (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٩)، ص ص ٩٩-١٠٣ .
(٤٣) د. زياد أبو عمرو، حماس: خلفية تاريخية سياسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ص ٨٧-٨٨ .
(٤٤) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس).
(٤٥) المصدر السابق.
(٤٦) المصدر السابق.
(٤٧) بيان الإخوان المسلمين فى الأردن بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٨.
(٤٨) جريدة الحياة، ١٩٩١/١٠/٣١.
(٤٩) جريدة الحياة، ١٩٩٢/١١/٧.
(٥٠) جريدة الحياة، ١٩٩٢/١١/١٠.
(٥١) جريدة الشرق الأوسط، تقرير إخبارى بعنوان : (مراقب إخوان سوريا: يبدو أن إخوان الأردن يعرفون عن بلدنا أكثر منا)، ٢٠٠٦/٦/١٢ .

(٥٢) انظر على سبيل المثال: فايز سارة، تحولات الإخوان المسلمين، جريدة الحياة، ٢٠٠٦/٣/١٢.
(٥٣) جريدة الأهرام، خبر بعنوان (الإخوان فى سوريا مستعدون للتفاوض مع إسرائيل إذا تسلموا السلطة)، ٢٠٠٦/٦/٢٦.
(٥٤) معلومات أجمعت عليها، مع تفاوت فى التفاصيل، ثلاثة مصادر إخوانية متباعدة فى مصر وسوريا.
(٥٥) جريدة الحياة، خبر بعنوان: (التجديد للبيانونى مراقبا عاما للإخوان فى سوريا)، ٢٠٠٦/٨/٢٥.
(٥٦) راجع: غسان الإمام، ربيع سوريا الأصولى – الحلقتان الثانية والرابعة، جريدة الشرق الأوسط، ٢/٢٤ و ١٩٩٧/٣/١١.
(٥٧) محمد خليفة، العلاقات بين دمشق والإخوان المسلمين السوريين، جريدة الحياة، ١٩٩٧/٢/٢٣.
(٥٨) صحيفة الشعب، ١٩٩٠/٩/١٨.
(٥٩) صحيفة صوت الكويت، ١٩٩١/٧/٢.
(٦٠) المصدر السابق.
(٦١) المصدر السابق.
(٦٢) صحيفة المسلمون، ١٩٩٠/٨/١٤.
(٦٣) انظر التفاصيل فى: د. علا أبو زيد، جماعة الإخوان المسلمين فى مصر والأردن، معالم النقد والنقد الذاتى، فى: مصطفى كامل السيد (محرر)، حتى لا تنشب حرب عربية – عربية أخرى، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣).
(٦٤) راجع لمزيد من التفاصيل : د. وحيد عبد المجيد، المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت)، المجلد ١٩، العدد الأول والثانى، ربيع وصيف ١٩٩١، ص ص١٧٥-١٩٣.
(٦٥) المصدر السابق.
(٦٦) صحيفة المسلمون، ١٩٩٠/٨/٢١.